E/2010/41
E/ESCWA/26/9/Report

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقريـــر الـــدورة السادسة والعشـــرين

١٧-٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية ٢٠١٠

الملحق رقم ٢١

الأمم المتحدة

E/2010/41
E/ESCWA/26/9/Report

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقريـــر الـــدورة السادسة والعشـــرين

١٧-٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية ٢٠١٠

الملحق رقم ٢١

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠١٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى وثيقـــة من وثائـــق الأمم المتحدة.

E/2010/41
E/ESCWA/26/9/Report

ISSN: 1011-7024

10-0213

منشورات الأمم المتحدة

موجـز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها السادسة والعشرين عملاً بقراريها ١٥٨ (د-١٤) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٧ بشأن عقد دورات اللجنة كل سنتين، و١٩٦ (د-١٧) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن تواتر دورات اللجنة، وذلك في بيت الأمم المتحدة في بيروت في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠.

وعقدت اللجنة اجتماعاتها على مرحلتين، الأولى على مستوى كبار المسؤولين والثانية على المستوى الوزاري. وفي اجتماعات كبار المسؤولين نظرت اللجنة في تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة، وقضايا الإدارة العليا، ومشروع الإطار الاستراتيجي لعمل الإسكوا لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، والتقدّم المحرز في إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا. وتخللت الدورة حلقتا حوار، الأولى حول الشباب في منطقة الإسكوا، والثانية حول بناء القدرات البشرية والمؤسسية.

واعتمدت اللجنة في ختام دورتها عدداً من التوصيات الصادرة عن اجتماعات كبار المسؤولين ومجموعة من القرارات لرفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها، أو للإحاطة علماً بها. ويتضمن هذا التقرير مجموعة التوصيات والقرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السادسة والعشرين، وعرضاً موجزاً لأهم النقاط التي أثيرت في المناقشات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٢	٣
الفصل		
الأول- القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها	٣	٤
الثاني- القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علماً بها	٤	١٢
الثالث- التوصيات	٥-٦	٢٢
الرابع- مواضيع البحث والمناقشة	٧-٦٦	٢٤
ألف- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة السادسة والعشرين للجنة	٧	٢٤
باء- قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا	٨-١٨	٢٤
جيم- تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة	١٩-٣٧	٢٧
دال- قضايا الإدارة العليا	٣٨-٥٤	٣١
هاء- مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣	٥٥-٥٩	٣٤
واو- التقدم المحرز في إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا	٦٠-٦٤	٣٤
زاي- موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة والعشرين للجنة	٦٥	٣٥
حاء- ما يستجد من أعمال	٦٦	٣٥
الخامس- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السادسة والعشرين	٦٧	٣٥
السادس- تنظيم أعمال الدورة	٦٨-٨٧	٣٥
ألف- المكان وموعد الانعقاد	٦٨-٦٩	٣٥
باء- الافتتاح	٧٠-٧٩	٣٦
جيم- الحضور	٨٠	٣٨
دال- انتخاب أعضاء المكتب	٨١-٨٣	٣٨
هاء- وثائق التفويض	٨٤	٣٩
واو- جدول الأعمال	٨٥-٨٦	٣٩
زاي- الوثائق	٨٧	٤٠
المرفقات		
المرفق الأول- قائمة المشاركين		٤١
المرفق الثاني- قائمة الوثائق		٥٠

مقدمـــة

١- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها السادسة والعشرين عملاً بأحكام قراريها ١٥٨ (د-١٤) المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٧ بشأن عقد دورات اللجنة كل سنتين، و١٩٦ (د-١٧) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن تواتر دورات اللجنة.

٢- ويستعرض هذا التقرير أعمال اللجنة في دورتها السادسة والعشرين المنعقدة في سبع جلسات عامة، ضمت خمس جلسات لاجتماعات كبار المسؤولين وجلستين للاجتماعات الوزارية وجلستين مغلقتين، وذلك في بيروت في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠.

الفصل الأول
القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها

٣- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة السابعة، المنعقدة في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠، ثلاثة قرارات، لرفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها. وفيما يلي نص هذه القرارات.

القرار ٢٩٢ (د-٢٦) رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا إلى مستوى إدارة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تدرك انعكاسات الأزمات المتلاحقة في المنطقة، ولا سيما الاحتلال وآثاره السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء، وأهمية معالجة هذه الآثار، واعتماد نهج في معالجة القضايا الإنمائية يراعي واقع هذه المنطقة،

وإذ تؤكد على ضرورة استمرار جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الظروف، وخاصة في الأزمات والاحتلال، حيث تشكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية أداة أساسية لبناء السلام،

وإذ تسترشد بنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)] التي تؤكد على تلازم التنمية وحقوق الإنسان والسلام، حيث لا يمكن تحقيق عنصر دون العنصرين الآخرين،

وإذ تسترشد أيضاً بتقرير الأمين العام حول بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرةً انتهاء النزاع[(٢)]، حيث يطلب تعزيز قدرات اللجان الإقليمية على إدارة الأزمات، وتعزيز القدرات الإقليمية لبناء السلام وخلق فرص العمل، وبناء قدرات أجهزة القطاع العام ومؤسساته،

وإذ تذكر بقراري الإسكوا ٢٨٢ (د-٢٥) المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، و٢٧١ (د-٢٤) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦ بشأن التخفيف من آثار النزاع والاحتلال وعدم الاستقرار على التنمية في منطقة الإسكوا وتعزيز دور الإسكوا في هذا المجال،

وإذ تشير إلى التوصية الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها الثالث[(٣)] بشأن إنشاء لجنة حكومية في الإسكوا تُعنى بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات، وإلى نتائج المشاورات بين الأمانة التنفيذية والبلدان الأعضاء المشاركين في فريق العمل المكلف بدراسة هذا الموضوع،

---

(١) قرار الجمعية العامة ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

(٢) A/63/881-S/2009/304.

(٣) الإسكوا، تقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها الثالث، بيروت، ٢١-٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩، E/ESCWA/2009/C.3/6.

وإذ تلاحظ جهود الإسكوا وبرامجها في بناء السلام، من خلال التخفيف من انعكاسات الأزمات والاحتلال على التنمية، وبناء قدرات البلدان الأعضاء على مواجهة التحديات الناجمة عن الأزمات والقضايا الناشئة وعدم الاستقرار،

١- **تعلن** تمسكها بالحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف ودعمها لجهود الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية الرامية إلى إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإدانتها للممارسات الإسرائيلية التي من شأنها المس بالحقوق الفلسطينية، بما في ذلك تغيير الواقع الديمغرافي في مدينة القدس الشرقية المحتلة والحصار المفروض على قطاع غزة وبناء جدار الضم والتوسع على الأرض الفلسطينية، وعرقلة جهود التنمية وبناء المؤسسات الفلسطينية؛

٢- **تدعو** البلدان الأعضاء إلى ما يلي:

(أ) متابعة السعي إلى إحلال السلم والاستقرار في المنطقة ومعالجة جذور الأزمات في إطار برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(ب) تعزيز جهود التنمية، خاصة في البلدان التي تعاني من الأزمات والاحتلال، بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) تعزيز جهود بناء القدرات المؤسسية للقطاع العام التي تساهم في مواجهة القضايا الناشئة والأزمات، وفي تطوير التعاون والتنسيق الإقليميين في هذا المجال؛

(د) وضع السياسات والبرامج والاستراتيجيات على المستويين المحلي والإقليمي بهدف معالجة تداعيات الأزمات وعدم الاستقرار على البلدان الأعضاء، وتدارك الأزمات المحتملة ومعالجة جذورها؛

(هـ) المساهمة في حشد الموارد المالية والبشرية لدعم جهود التنمية في ظل عدم الاستقرار وتعزيز جهوزية البلدان الأعضاء لمعالجة الأزمات المستقبلية المحتملة؛

٣- **تقرر** إنشاء لجنة معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات في الإسكوا تضمّ ممثلين عن البلدان الأعضاء على أن يتم تحديد مهامها وصلاحياتها بعد مزيد من التشاور مع البلدان الأعضاء وإقرارها في الاجتماع الأول للجنة؛

٤- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا ما يلي:

(أ) تقديم الدعم إلى البرنامج الفرعي السابع في الإسكوا في مجال الموارد المادية والبشرية ورفع القسم المسؤول عنه إلى مستوى إدارة أسوة بباقي البرامج الفرعية للإسكوا، وإنجاز الإجراءات الإدارية اللازمة، وذلك بهدف تلبية احتياجات البلدان الأعضاء وتكثيف أنشطته في المجالات التالية:

(١) **القضايا الناشئة**: رصد وتحليل القضايا الناشئة وتقديم التوصيات والمقترحات والبرامج العملية لمعالجتها؛

(٢) **التنمية في ظل الأزمات وعدم الاستقرار**: تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة للحد من تداعيات الأزمات وعدم الاستقرار والمساهمة في بناء السلام؛

(٣) **التنمية في أقل البلدان نمواً**: تحديد الاحتياجات المؤسسية وتلبيتها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(٤) **تنمية مؤسسات القطاع العام**: تصميم وتنفيذ مشاريع وبرامج لتنمية قدرات المؤسسات في البلدان الأعضاء في مختلف مجالات التخطيط والإدارة بهدف تمكينها من مواجهة الأزمات والتحديات الحالية والمستقبلية المحتملة؛

(ب) تقديم الدعم التنظيمي والفني لعمل اللجنة المعنية بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات؛

(ج) تعزيز وتفعيل مشاركة الإسكوا مع البلدان الأعضاء في الفعاليات والمحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بالنزاعات والقضايا الناشئة؛

(د) تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية في مجال بناء السلام والتنمية في الأزمات وبناء القدرات المؤسسية للبلدان الأعضاء وتصميم البرامج والسياسات عملاً بالتوصيات الدولية المتعلقة بالتنمية في ظل الأزمات؛

٥- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يتابع هذا القرار ويقدّم إلى اللجنة في دورتها السابعة والعشرين تقريراً عن التقدّم المحرز في تنفيذه وتضمينه الإنجازات الفعلية للإسكوا.

الجلسة العامة السابعة
١٩ أيار/مايو ٢٠١٠

القرار ٢٩٣ (د-٢٦) رفع مركز المرأة في الإسكوا إلى مستوى إدارة ومتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين في البلدان العربية بعد خمس عشرة سنة: بيجين + ١٥

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى إعلان ومنهاج عمل بيجين[١]، وإلى الوثيقة الصادرة عن الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"[٢]، والإعلان الصادر عن لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والأربعين في مناسبة الذكرى

(١) الجمعية العامة، تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني، A/CONF.177/20/Rev.1.

(٢) قرار الجمعية العامة د إ - ٢/٢٣، المرفق، والقرار د إ - ٣/٢٣، المرفق.

السنوية العاشرة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة[٣]، وإلى التوصيات الصادرة عن المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام[٤]،

وإذ تذكر بالأهداف الإنمائية للألفية[٥]، لا سيما الهدف الثالث المعني بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وأهميته في مكافحة الفقر وتحفيز التنمية المستدامة،

وإذ تسترشد باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٦]، وتعيد التأكيد على قراري الجمعية العامة ٢١٨/٦٢ المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ و٢٣٠/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن الاتفاقية وجميع القرارات الدولية ذات الصلة،

وإذ تذكّر بأن لجنة وضع المرأة، في دورتها التاسعة والأربعين أكدت على ما ورد في إعلان بيجين ومنهاج العمل وعلى أهمية الدور الذي تقوم به اللجان الإقليمية للأمم المتحدة في التنسيق بين البلدان الأعضاء لتوحيد المواقف وتمكين الآليات الوطنية المعنية بالمرأة من المشاركة الفعالة في الإسراع في تنفيذ توصيات منهاج عمل بيجين وجميع أعمال المتابعة ذات الصلة،

وإذ تذكّر أيضاً بقرارها ٢٤٠ (د-٢٢) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بشأن إنشاء لجنة المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وإقامة مركز للمرأة في الإسكوا يضطلع بمهام أمانة سر اللجنة،

وإذ تلاحظ الجهود الدولية والأسس التي أرستها الجمعية العامة في قرارها ٣١١/٦٣ المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة حيث دعت إلى تعزيز الترتيبات المؤسسية لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال جميع مؤسسات الأمم المتحدة المعنية بالنهوض بالمرأة، وواضعة في اعتبارها الآثار المتوقعة لهذا القرار على دور ومهام المراكز والإدارات المتخصصة في النهوض بالمرأة في اللجان الإقليمية،

وإذ تضع في اعتبارها توصية لجنة المرأة في دورتها الثالثة، المنعقدة في أبو ظبي يومي ١٤ و١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، بأن تضطلع الإسكوا بدور رئيسي في توحيد الجهود نحو المزيد من التعاون والتكامل وتبادل الخبرات بين البلدان الأعضاء وتوفير الدعم اللازم لبناء القدرات المؤسسية والبشرية للآليات الوطنية المعنية بالمرأة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وجامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث،

---

(٣) الأمم المتحدة، تقرير لجنة وضع المرأة عن دورتها التاسعة والأربعين، نيويورك، ٢٨ شباط/فبراير - ١١ و٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، E/2005/27-E/CN.6/2005/11، الفصل الأول.

(٤) الإسكوا، تقرير المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام، بيروت، ٨-١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٤، E/ESCWA/WOM/2004/IG.1/6، الفصل الأول.

(٥) http://www.un.org/arabic/millenniumgoals/.

(٦) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

وإذ تلاحظ جهود الإسكوا في مجال تمكين المرأة عن طريق بناء قدرات الآليات الوطنية المعنيّة بالمرأة في موضوع دمج المرأة في السياسات الوطنية وتطبيق الاتفاقيات الدولية، لا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والقرارات الدولية ذات الصلة،

١- **تدعو** البلدان الأعضاء إلى اعتماد قرار متابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين في البلدان العربية: بيجين + ١٥، ومتابعة تنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الرابعة والخمسين للجنة وضع المرأة[٧] في الأمم المتحدة؛

٢- **تطلب** من البلدان الأعضاء اعتماد التوصية الصادرة عن لجنة المرأة في الإسكوا في دورتها الرابعة التي عقدت في بيروت من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بشأن دعم مركز المرأة في الإسكوا بموارد بشرية إضافية لرفعه إلى مستوى إدارة أسوة بباقي الإدارات العاملة في الإسكوا بهدف مضاعفة جهوده في مساعدة البلدان الأعضاء في موضوع تمكين المرأة؛

٣- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية أن تنجز الإجراءات الإدارية المتعلقة برفع مركز المرأة إلى مستوى إدارة؛

٤- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدّم إلى اللجنة في دورتها السابعة والعشرين تقريراً حول التقدّم المحرز في تنفيذ هذا القرار وتضمينه الإنجازات الفعلية التي حققتها الإسكوا.

الجلسة العامة السابعة
١٩ أيار/مايو ٢٠١٠

القرار ٢٩٤ (د-٢٦) إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تذكر بنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١]، وبقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٤/٦٨ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٢]، حيث اعتبر تعزيز العلم والتكنولوجيا أولوية من أولويات الأمم المتحدة،

وإذ تذكر أيضاً بقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٢٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الذي اعتمدت فيه وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب[٣]، التي شددت على ضرورة تعزيز إمكانات الحصول على التكنولوجيا ونقلها، لا سيّما من خلال التعاون بين بلدان الجنوب،

---

(٧) الأمم المتحدة، تقرير لجنة وضع المرأة عن دورتها الرابعة والخمسين، نيويورك، ١-٢١ آذار/مارس ٢٠١٠، E/2009/27-E/CN.6/2009/15.

(١) قرار الجمعية العامة ٦٠/١.

(٢) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٣) قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٢٢.

وإذ تذكر كذلك بقرار الإسكوا ٢٨٤ (د-٢٥) المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ الذي وافقت فيه اللجنة على إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا،

وإذ تعرب عن تقديرها لعرض المملكة الأردنية الهاشمية استضافة المركز وترى أن تتأتى موارد المركز من المصادر التالية:

(أ) الدعم الذي يقدمه البلد المضيف؛
(ب) الدعم الذي تقدمه الإسكوا؛
(ج) ما يتقاضاه المركز مقابل خدماته التي يقدمها للجهات المستفيدة؛
(د) أية مصادر تمويل أخرى يقرها مجلس المحافظين.

١- **تعتمد** النظام الأساسي لإنشاء المركز بما يتوافق مع هذا القرار أساساً لعمل المركز؛

٢- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية متابعة اتخاذ الخطوات الضرورية للإسراع في إنشاء المركز، بما في ذلك إبرام اتفاق بشأن المقر العام للمركز بين الأمم المتحدة والبلد المضيف؛

٣- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشكيل مجلس تأسيسي للمركز ودعوة البلدان الأعضاء إلى تقديم مرشحين لعضويته؛

٤- **تطلب أيضاً** إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والعشرين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك المرحلة التشغيلية الأولية للمركز، وتضمينه الإنجازات الفعلية التي حققتها الإسكوا.

المرفق

مسودة النظام الأساسي لمركز الإسكوا للتكنولوجيا

إنشاء المركز

١- يُنشأ مركز الإسكوا للتكنولوجيا وفقاً للشروط والأحكام التالية.

المهمة

٢- توفير الدعم للبلدان الأعضاء والمؤسسات العامة والخاصة لاقتناء الأدوات والقدرات اللازمة لتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التكافؤ التكنولوجي مع بلدان ومناطق العالم، والمساهمة في تحويل اقتصادات البلدان الأعضاء إلى اقتصادات قائمة على المعرفة العلمية والتكنولوجية.

الأهداف

٣- يهدف المركز إلى مساعدة أعضاء الإسكوا عن طريق تعزيز قدراتهم على تطوير وإدارة الأنظمة الوطنية في مجال تطوير التكنولوجيا ونقلها وتكييفها وتطبيقها؛ وتحديد التكنولوجيات المناسبة للمنطقة وتسهيل تطويرها ونقلها وتحسين الأطر القانونية والتجارية من أجل ذلك، ويهدف المركز كذلك إلى رفع المحتوى المعرفي العلمي والتكنولوجي للقطاعات الاقتصادية الرئيسية في البلدان الأعضاء.

الوظائف

٤- ينجز المركز الأهداف المذكورة عن طريق أداء وظائف منها:

(أ) إجراء البحوث والتحليلات عن الاتجاهات والظروف والفرص؛

(ب) تقديم الخدمات الاستشارية؛

(ج) نشر المعلومات وتعميم الممارسات الجيدة؛

(د) التشبيك والشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية وأصحاب المصلحة الرئيسيين؛

(هـ) تدريب الموظفين المحليين، لا سيما الخبراء ومحللي السياسة العامة؛

(و) تقييم المستوى والمحتوى العلمي والتكنولوجي لقطاعات الإنتاج والخدمات، ومتابعة قياس مؤشرات أداء هذه القطاعات في مجال توطين المعرفة العلمية والتكنولوجية.

وضع المركز وبنيته التنظيمية

٥- يكون للمركز مجلس إدارة أو محافظين (يُشار إليه فيما يلي بالمجلس)، ومدير تنفيذي وموظفون ولجنة تقنية.

٦- يكون مقر المركز في عمّان، الأردن، بموجب اتفاق يوقع بين حكومة الأردن، الذي هو البلد المضيف، والأمم المتحدة.

٧- تتوافق أنشطة المركز مع القرارات التي تتخذها الجمعيّة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة. ويخضع المركز لأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها المالية والنظامين الإداري والأساسي لموظفيها والتعليمات الإدارية المرعية الإجراء.

مجلس الإدارة (محافظين)

٨- يضم مجلس الإدارة ممثلاً دائماً تعينه حكومة الأردن وستة ممثلين على الأقل يسميهم أعضاء الإسكوا الآخرون وتنتخبهم اللجنة. ويستمر الأعضاء الذين تنتخبهم اللجنة لمدى ثلاثة أعوام، يمكن بعدها إعادة انتخابهم لمرة واحدة فقط. وإذا لم يتمكن ممثل حكومة معينة من قضاء المدة كاملة، تتولى الحكومة التي يمثلها ملء المقعد الشاغر. ويحضر الأمين التنفيذي للإسكوا أو من يمثله اجتماعات المجلس من غير أن يكون له الحق في التصويت.

٩- وفي المرحلة التأسيسية، ومدتها عامان، يشكل مجلس الإدارة (المحافظين) من ممثلين عن كافة البلدان الأعضاء في الإسكوا والتي ترغب في ذلك.

١٠- يشغل المدير التنفيذي للمركز وظيفة أمين سر المجلس. وبهذه الصفة، يتولى توزيع محاضر اجتماعات المجلس على الأعضاء.

١١- يجوز للمجلس دعوة ممثلين عن: (أ) الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ (ب) وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والوكالات الأخرى ذات الصلة؛ (ج) وأي منظمة أخرى، حسبما يراه المجلس مناسباً، وكذلك الخبراء في المجالات التي تعني المجلس، لحضور اجتماعات المجلس.

١٢- يعقد المجلس اجتماعاً واحداً في السنة على الأقل ويجوز له اعتماد النظام الداخلي الخاص به. ويدعو الأمين التنفيذي للإسكوا المجلس إلى الانعقاد، ويجوز له اقتراح عقد اجتماعات استثنائية للمجلس بمبادرة منه، ويدعو إلى عقد هذه الاجتماعات بناء على طلب أغلبية أعضاء المجلس.

١٣- النصاب القانوني لانعقاد المجلس يكون بأغلبية أعضائه.

١٤- لكل عضو من أعضاء المجلس صوت واحد. ويصدر المجلس قراراته وتوصياته بتوافق الآراء أو، إذا لم يتيسر ذلك، بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين. ويُقصد "بأصوات الأعضاء الحاضرين" مجموع الأعضاء الذين يصوتون مع قرار معين أو ضده. أما الذين يمتنعون عن التصويت فلا يدخلون في مجموع الأصوات.

١٥- ينتخب المجلس، في كل اجتماع عادي، رئيساً ونائباً للرئيس. ويبقى الرئيس ونائب الرئيس في منصبيهما حتى انعقاد الاجتماع العادي التالي للمجلس. ويتولى الرئيس، أو نائب الرئيس في حال غياب الرئيس، رئاسة جلسات المجلس. وإذا تعذر على الرئيس إنهاء فترة ولايته، يتولى نائب الرئيس مهام الرئيس لما تبقى من الفترة.

١٦- يستعرض المجلس الأوضاع الإدارية والمالية للمركز وتنفيذ برنامج عمله. ويقدم الأمين التنفيذي للإسكوا إلى اللجنة في دورتها العادية تقريراً، بالصيغة التي يعتمدها المجلس.

المدير التنفيذي والموظفون

١٧- يكون للمركز مدير تنفيذي وموظفون، يعينهم الأمين العام للأمم المتحدة وفقاً لأنظمة المنظمة وقواعدها وتعليماتها الإدارية المرعية الإجراء. ويكون للمدير التنفيذي والموظفين وضع موظفي الإسكوا.

١٨- يكون المدير التنفيذي مسؤولاً أمام الأمين التنفيذي للإسكوا فيما يتعلق بإدارة المركز وتنفيذ برنامج عمله.

اللجنة التقنية

١٩- تكون للمركز لجنة تقنية تضم خبراء من أعضاء الإسكوا ومن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ويعين المدير التنفيذي للمركز أعضاء اللجنة التقنية بالتشاور مع الأمين التنفيذي للإسكوا.

٢٠- تناط باللجنة التقنية مسؤولية تقديم المشورة إلى مدير المركز فيما يتعلق بصياغة برنامج العمل والمسائل التقنية الأخرى المتصلة بتشغيل المركز.

٢١- تقدم تقارير اجتماعات اللجنة التقنية، مرفقة بملاحظات المدير التنفيذي، إلى المجلس في اجتماعه التالي.

٢٢- يكون للجنة التقنية في كل اجتماع رئيس يُنتخب بغالبية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين.

موارد المركز

٢٣- يُمول المركز من المصادر التالية:

(أ) الدعم الذي يقدمه البلد المضيف؛
(ب) الدعم الذي تقدمه الإسكوا؛
(ج) ما يتقاضاه المركز مقابل خدماته التي يقدمها للجهات المستفيدة؛
(د) أية مصادر تمويل أخرى يقرها مجلس المحافظين.

٢٤- يسعى المركز إلى جمع الموارد الكافية لدعم أنشطته، إضافة إلى الموارد التي يتلقاها من البلد المضيف وفقاً لأحكام الاتفاق الذي سيوقع بين حكومة البلد المضيف والأمم المتحدة.

٢٥- تخصص الأمم المتحدة صناديق استئمانية منفصلة للتبرعات التي ترد لمشاريع التعاون الفني والتبرعات الخاصة بأنشطة المركز.

٢٦- تخضع الموارد المالية للمركز لأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها المالية.

التعديلات

٢٧- يعود إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اعتماد أي تعديلات تدخل على هذا النظام الأساسي.

٢٨- في حال طرأت أي مسألة إجرائية غير مشمولة في هذا النظام الأساسي أو النظام الداخلي الذي اعتمده مجلس الإدارة، يطبق عليها الجزء المعني من صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي.

الدخول حيز التنفيذ

٢٩- يدخل هذا النظام الأساسي حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ اعتماده في إطار الإسكوا.

الجلسة العامة السابعة
١٩ أيار/مايو ٢٠١٠

الفصل الثاني
القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علماً بها

٤- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة السابعة المنعقدة في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠، مجموعة من القرارات لرفعها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإحاطة علماً بها، وفيما يلي نصها.

القرار ٢٩٥ (د-٢٦) الإعلان الاسترشادي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بشأن الاهتمام بسياسات الشباب – فرصة للتنمية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تؤكد الحاجة إلى تعزيز قدرات البلدان الأعضاء في صياغة سياسات للشباب،

وقد اطلعت على الورقة الرئيسية المقدمة إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين، المنعقدة في بيروت في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠[(١)]، والتي استندت إلى برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، وملحقه[(٢)]، ونتائج وتوصيات اجتماع الخبراء الذي انعقد في أبو ظبي في عام

(١) الإسكوا، "السياسات الوطنية للشباب في إطار برنامج العمل العالمي للشباب"، E/ESCWA/26/4/(Part I).

(٢) قرارا الجمعية العامة ٥٠/٨١ و٦٢/١٢٦. وبموجب قرار لجنة التنمية الاجتماعية في الأمم المتحدة ٤٧/١، أصبح برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، وملحقه، يشكلان مجموعة واحدة من المبادئ التوجيهية يُشار إليها بوصفها برنامج العمل العالمي للشباب.

٢٠٠٩[٣]، والمسح الإقليمي الذي أجرته الإسكوا في عام ٢٠٠٨ حول استجابة البلدان الأعضاء لبرنامج العمل العالمي للشباب،

١- **تؤكد** أهمية أن تواصل الإسكوا عملها كمحور إقليمي في المجالات التالية:

(أ) تعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأعضاء، في مجال صياغة سياسات واستراتيجيات وطنية تستهدف الشباب، وتنظيم ورشات عمل تدريبية، وإعداد أدلة لتطوير قدرات الكوادر الوطنية العاملة في مجال صياغة السياسات الوطنية التي تستهدف الشباب، وتشجيع إجراء البحوث والمسوح التي تحدّد العوامل والاحتياجات الأساسية الخاصة بالشباب وسبل معالجتها؛

(ب) تفعيل دور المنسقين الوطنيين ليشمل الأجهزة الوطنية المعنية بقضايا الشباب؛

(ج) إعداد تقرير إقليمي دوري يستعرض تطور أوضاع الشباب في المنطقة وذلك في إطار الأولويات الخمس عشرة المدرجة في برنامج العمل العالمي للشباب ويستند هذا التقرير إلى البيانات الرسمية الصادرة عن الدول الأعضاء؛

(د) تعزيز دور الأجهزة المركزية للإحصاء في البلدان الأعضاء في جمع وتحليل البيانات الإحصائية عن الشباب، وفي تطوير نظم وقواعد المعلومات المتعددة الوظائف، ووضع مؤشرات ومعايير قياسية بما ينسجم مع السياسات الوطنية لكل دولة؛

(هـ) تبادل الخبرات بين بلدان المنطقة، والاستفادة من التجارب الناجحة في مجال صياغة وتنفيذ وتقييم سياسات الشباب في المجالات ذات الأولوية المشار إليها في برنامج العمل العالمي للشباب؛

(و) اعتماد موضوع سياسات الشباب كمحور أساسي في تنظيم الاجتماع المقبل لآلية التنسيق الإقليمي في عام ٢٠١٠ ومواصلة الجهود في مجال توسيع نطاق التعاون بين وكالات وبرامج الأمم المتحدة الإقليمية لتعزيز توصيات هذا القرار وتنمية قدرات الحكومات في هذا المجال؛

(ز) تعزيز التعاون والتنسيق بين الإسكوا وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، وذلك في إطار تشجيع حكومات المنطقة على صياغة سياسات وطنية للشباب، وفي سياق الدعوة لإدراج قضايا الشباب ضمن المشروع العربي لصحة الأسرة؛

٢- **تؤكد** أهمية الإعلان الاسترشادي للجنة بشأن الاهتمام بسياسات الشباب: فرصة للتنمية، المرفق نصه في هذا القرار؛

٣- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي للإسكوا أن يقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والعشرين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وتضمينه الإنجازات الفعلية للإسكوا في هذا المجال.

---

(٣) الإسكوا، تقرير اجتماع الخبراء حول تعزيز الإنصاف الاجتماعي: إدماج قضايا الشباب في عملية التخطيط للتنمية، ٢٩-٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، E/ESCWA/SDD/2009/3/Rev.1.

المرفق

الإعلان الاسترشادي للجنة بشأن الاهتمام بسياسات الشباب - فرصة للتنمية

١- **نحن**، ممثلي البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المشاركين في الدورة السادسة والعشرين للإسكوا وفي حلقة الحوار حول السياسات الخاصة بالشباب في العالم العربي: التحديات والفرص المتاحة، التي انعقدت في بيت الأمم المتحدة في بيروت وبرعاية كريمة من حكومة الجمهورية اللبنانية ممثلة برئيس مجلس النواب دولة الأستاذ نبيه بري؛

٢- **نلاحظ مع الاهتمام** انعقاد الدورة السادسة والعشرين للجنة في سنة ٢٠١٠، وهي السنة التي أعلنتها الأمم المتحدة السنة الدولية للشباب: الحوار والتفاهم المتبادل[٤]؛

٣- **وندرك** أهمية قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالشباب والتي كان أولها إعلان الأمم المتحدة حول تعزيز مُثل السلام، والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب في أوساط الشباب الصادر في عام ١٩٦٥[٥]؛

٤- **ونشير إلى** مبادئ وطروحات برنامج العمل العالمي للشباب الذي اعتمدته الأمم المتحدة بموجب قراريها ٨١/٥٠ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و١٢٦/٦٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وأكدت عليه في قرارات أخرى، آخرها القرار ١٣٠/٦٤ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛

٥- **ونلاحظ بكل تقدير** إنجازات منطقة غربي آسيا على مدى ثلاثة عقود التي كان أولها خطة العمل الإقليمية للشباب في عام ١٩٨٣ التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الإكوا) آنذاك، والتي تشمل أيضاً الاستراتيجيات الوطنية للشباب، ودمج الاحتياجات الأساسية للشباب في أهداف الخطط الوطنية، وتبني مسألة مشاركة الشباب باعتبارها وسيلة لتطوير برامج التنمية وتنفيذها؛

٦- **ونعبّر** عن تقديرنا للقيمة العالية للشباب كعنصر أساسي في تغيير الحاضر وصنع المستقبل، ونؤكد أهمية إيلاء الشباب الأولوية والرعاية؛

٧- **وندرك** أن الاستثمار في الشباب استثمار مضمون العوائد وأن وجود سياسة وطنية للشباب هي في المقام الأول تعبير عن التزام المجتمع بمواطنيه؛

٨- **ونؤكد** أن مشكلة البطالة هي من الهموم الأساسية التي ترهق الشباب والتي تزيد من أهمية خلق فرص عمل جديدة وواعدة لهم في المجالات النامية تلافياً للنزيف الاجتماعي والاقتصادي الذي يتعرض له المجتمع؛

٩- **ونشدد** على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٩٨ الذي بموجبه أنيط باللجان الإقليمية دور ممارسة القيادة الجماعية والمسؤولية عن التنسيق والتعاون في كافة المجالات ذات الصلة بالبرامج الاقتصادية والاجتماعية التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة وفي إطار مناطقها الجغرافية، وذلك من خلال آلية التنسيق الإقليمية،

١٠- **ونؤكد** على الامتيازات المقارنة التي تتمتع بها الإسكوا في إطار مهامها في دعوة البلدان الأعضاء للاجتماع وحضور المؤتمرات وفي الاضطلاع بدور قيادي في تنسيق جهود المنظمات الإقليمية والمكاتب القطرية لمنظمات الأمم المتحدة فيما يخص تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب؛

---

(٤) قرار الجمعية العامة ١٣٤/٦٤ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

(٥) قرار الجمعية العامة ٢٠٣٧ (د-٢٠) المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥.

١١- **ونرحب** بالمؤتمر العالمي الخامس للشباب الذي سيعقد في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٣١ تموز/يوليو إلى ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٠، وبمبادرة حكومة المكسيك باستضافة المؤتمر العالمي للشباب في مدينة مكسيكو، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠، اللذين سيركزان على مسألة الشباب والتنمية في سياق الأهداف الإنمائية للألفية.

نتفق على تعزيز الجهود لتحقيق أهداف برنامج العمل العالمي للشباب من خلال:

١- **تفعيل** الاستجابة لبرنامج العمل العالمي للشباب واستخدام الغايات والأهداف المقترحة في تقريري الأمين العام حول الموضوع[٦]، كوسيلة لتيسير صياغة سياسات الشباب على الصعيد الوطني ورصدها بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الأعضاء؛

٢- **تطوير** سياسات وطنية للشباب في البلدان الأعضاء التي لم تبادر حتى الآن إلى إدراج الشباب في برامجها الإنمائية، وصياغة رؤية بمشاركة الشباب تقوم على أساس الحقوق والواجبات، وتبيّن الوجهة التي يعتمدها البلد في تنمية شبابه؛

٣- **مراجعة** السياسات أو الاستراتيجيات في البلدان التي لديها مثل هذه السياسات والاستراتيجيات من أجل تفعيلها في إطار برنامج العمل العالمي للشباب، ومواصلة الجهود في مجال تطوير مصادر التمويل الذاتية للتمكن من تأمين الموارد اللازمة لتنفيذ السياسات، ودعم مصادر التمويل الذاتية بمصادر متنوعة دولية وإقليمية ووطنية؛

٤- **انطلاق** السياسة الوطنية للشباب من نهج حقوق الإنسان، وضمان مشاركة القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في دعم وحماية حقوق الشباب، وتغيير النظرة السائدة عن الشباب باعتبارهم مجرد متلقين لمنحة أو خدمة، إلى أصحاب حق، على أن يشمل هذا النهج الشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة؛

٥- **الاستعانة** بالمجالات ذات الأولوية الخمسة عشر لبرنامج العمل العالمي للشباب باعتبارها إطاراً أساسياً في انتقاء الأولويات والاحتياجات الوطنية، ومناقشتها من خلال المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وبمشاركة الشباب، وتحقيق توافق مجتمعي بشأنها، من أجل تيسير الالتزام بها وتوسيع نطاقه بحيث يشمل جميع الأطراف المعنية؛

٦- **تخصيص** حيز من برامج العمل الإحصائي في البلدان الأعضاء لرصد تنمية الشباب والاستمرار في تطوير قائمة المؤشرات الخاصة بهذا الغرض، باعتبارها لائحة مبدئية تتيح فرصة مراجعتها وتكييفها وفقاً لأولويات الشباب في كل بلد؛

٧- **بذل** أقصى الجهود لإنشاء آلية مناسبة للتنسيق بين الوزارات والجهات التي تعنى بقضايا الشباب، في الدول التي ليس لديها مثل هذه الآليات، وتحديد مهام كل من هذه الجهات وتعزيز صلاحياتها، ورسم أطر التعاون فيما بينها بحيث تشمل السياسة الوطنية للشباب جميع القطاعات، وتنفذ في إطار من الشراكة الوطنية بين المنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب والوزارات والدوائر الحكومية وأصحاب الشأن الأساسيين.

الجلسة العامة السابعة
١٩ أيار/مايو ٢٠١٠

---

(٦) الغايات والأهداف المتعلقة برصد الشباب في سياق الاقتصاد العالمي، تقرير الأمين العام، الدورة الثانية والستون، A/62/Add.1 - E/2007/7/Add.1؛ وتنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب: التقدم المحرز والمعوقات فيما يتعلق برفاه الشباب ودورهم في المجتمع المدني، تقرير الأمين العام، الدورة الرابعة والستون، E/2009/3 - E/64/61.

القرار ٢٩٦ (د-٢٦) تعزيز مؤسسات القطاع العام وموارده لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تسترشد بالإعلان بشأن الحق في التنمية[1] الذي كرّس هذا الحق باعتباره حقاً من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرّف، وبعلاقة الترابط المباشر القائم بين تحديث القطاع العام وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسترشد أيضاً بقرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن علاقة الترابط بين الإدارة العامة والتنمية، لا سيما قرار الجمعية العامة ٣٤/٦٠ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٢/٢٠٠٨، حيث الإقرار واضح بما للتطوير المؤسسي وبناء القدرات من تأثير إيجابي على التنمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ تقرّ بأنّ تطوير القطاع العام وتحديثه وبناء مؤسساته وتنمية مواردها عملية متواصلة ومتجدّدة تسهم في تحسين الأداء في المجالات الإنمائية،

وإذ ترحّب بما تلاحظه من اهتمام متزايد من البلدان الأعضاء بالبرامج الخاصة بتطوير وتحديث مؤسسات القطاع العام وموارده،

وإذ تلاحظ مع التقدير الأثر الإيجابي للأنشطة والمبادرات التي تقوم بها الإسكوا في تطوير مؤسسات القطاع العام وتنمية موارده، بحيث يتمكن من توجيه جهود التنمية والتطوير على المستوى الوطني، وفي توثيق التجارب الناجحة في زيادة الموارد من خارج الميزانية، وبناء الشراكات لتنفيذ البرامج التي تهدف إلى تنمية القطاع العام،

وإذ تلاحظ باهتمام بالغ العمل على تعميم مفهوم تطوير مؤسسات القطاع العام وتحديثها عن طريق اعتماد التطوير المؤسسي عنصراً أساسياً في استراتيجية الإسكوا الرامية إلى تعزيز الجهود الوطنية الإنمائية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية،

١- **تدعو** البلدان الأعضاء إلى:

(أ) مواصلة الجهود، حيث تدعو الحاجة، لتطوير مؤسسات وموارد القطاع العام وتحديثها وتعزيز قدرة هذه المؤسسات على الصمود في ظروف الاحتلال والنزاعات ومواجهة تداعياتها والتحديات المطروحة على المستويين العالمي والإقليمي؛

---

(١) قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤١ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.

(ب) الاستفادة من التجارب الناجحة في تطبيق استراتيجيات تطوير القطاع العام وتحديثه واستخدامها كأداة للتخفيف من آثار النزاعات وبناء السلام؛

(ج) استثمار موارد إضافية في تلبية طلبات البلدان الأعضاء لدعم بناء القدرات لدى العاملين في القطاع العام، لا سيما في مجال تعزيز وتطوير إدارة الموارد البشرية والمالية العامة؛

٢- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية:

(أ) متابعة المبادرات الناجحة التي اتخذتها بعض البلدان الأعضاء في مجال تطوير القطاع العام، بهدف زيادة التقدّم باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتخفيف من التأثير السلبي للتحديات العالمية الناشئة وتداعياتها؛

(ب) تعزيز البرامج الهادفة إلى تطوير المؤسسات عبر دعم الأبحاث التحليلية، والخدمات الاستشارية، والدورات التدريبية، وإدراج مزيد من أنشطة البحث والتحليل ضمن العمل المعياري والتطبيقي، ومواصلة التعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين في إعداد مبادرات وأنشطة من هذا القبيل، ولا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات؛

(ج) الاسترشاد بالنماذج الناجحة على المستويين الدولي والإقليمي ونشر الممارسات الفضلى والاستفادة منها في إطار من التعاون مع البلدان الأعضاء؛

(د) السعي إلى توفير مزيد من الموارد البشرية والمالية للاضطلاع بالأنشطة المعيارية والتطبيقية من أجل إعداد برامج لتطوير القطاع العام وتحديثه، لا سيما في مجالات تعزيز وتطوير إدارة الموارد البشرية والمالية العامة؛

٣- **تدعو** البلدان الأعضاء والجهات المانحة إلى دعم الجهود التي تبذلها الإسكوا في إعداد وتنفيذ المبادرات الهادفة إلى تطوير القطاع العام وتحديثه في البلدان الأعضاء لتعزيز قدرة مؤسسات القطاع العام على توجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز جهود بناء السلام؛

٤- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدّم إلى اللجنة في دورتها السابعة والعشرين تقريراً عن التقدّم المحرز في تنفيذ هذا القرار وتضمينه الإنجازات الفعلية التي حققتها الإسكوا.

الجلسة العامة السابعة
١٩ أيار/مايو ٢٠١٠

القرار ٢٩٧ (د-٢٦) رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية لأغراض التقدم المجتمعي

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير ببالغ الاهتمام إلى النقص في البيانات والمعلومات اللازمة لدى بعض البلدان الأعضاء على الصعيدين الوطني والمحلي لمؤشرات التنمية، بما فيها مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، ومنها الهدف المعني بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، ووضع الشباب، وتأثير هذا النقص على الإحصاءات الرسمية، حيث يعوق عدم توفر المعلومات والبيانات الدقيقة جهود تخطيط السياسات التي ترتكز على الوقائع وتنفيذها وتضعف قدرة البلدان على رصد مؤشرات التنمية الوطنية،

وإذ تقر بأن بناء القدرات الإحصائية الوطنية هو عنصر بالغ الأهمية في إنتاج مؤشرات موثوقة عن تقدم المجتمعات وإصدارها في حينها،

وإذ تذكر بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠٦، الذي أعرب المجلس فيه عن بالغ القلق من عدم وجود بيانات وافية من أجل تقييم الاتجاهات الوطنية في سياق رصد التقدم المحرز نحو تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وافتقار البلدان التي تتوفر فيها بيانات إلى القدرة على استخدامها للإبلاغ عن تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ورصده،

وإذ تذكر أيضا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٠٠، حيث أكد المجلس على أهمية الجهود الوطنية الرامية إلى بناء القدرات الإحصائية في جميع البلدان، وذلك بعدة طرق منها التدريب في المجال الإحصائي، وتقديم الدعم الدولي الفعال في هذا السياق للبلدان النامية والبلدان الخارجة من النزاعات،

وإذ تؤكد على أهمية تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تشيد بالجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية في متابعة تنفيذ هذه الأهداف ورصده، ولا سيّما التقارير التي تتناول التقدم المحرز في منطقة الإسكوا باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

١- **تدعو** جميع البلدان الأعضاء إلى العمل على تعزيز التنسيق بين الأجهزة الإحصائية الوطنية وتطبيق الاستراتيجيات الوطنية المعنية بتطوير العمل الإحصائي، بهدف تحسين المؤشرات من حيث شمولها وشفافيتها وأساليب التبليغ عنها، بحيث يمكن تعميم الأساليب الفعالة في رصد الأهداف الإنمائية المتفق عليها محلياً ودولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وذلك بالطرق التالية:

(أ) تحديد الأولويات ووضع استراتيجية لتوفير البيانات اللازمة لجميع المؤشرات؛

(ب) تحديد طرق بناء القدرات، وغيرها من الطرق التي يمكن من خلالها تحسين إجراءات رصد مؤشرات التنمية والتبليغ عنها، بما فيها مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) الحرص على أن تكون البيانات الوصفية مطابقة للمعايير المعتمدة؛

٢- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية استحداث آلية لرصد التقدم المحرز باتجاه تحقيق تقدم المجتمع في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب، وذلك بالطرق التالية:

(أ) دعم البلدان الأعضاء، حسب احتياجاتها ومتطلباتها، في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق بناء القدرات على جمع الإحصاءات ونشرها، ودمج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطط التنموية، ورصد التقدم المحرز وقياس تأثيره وإعداد تقارير وطنية وإقليمية بالتنسيق مع الجهات المعنية؛

(ب) تقييم جودة البيانات الوطنية ومؤشرات التنمية بما فيها مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، والعمل على توفير الموارد الكافية لتحسين نوعية هذه البيانات وتطابقها مع المعايير الدولية؛

٣- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والعشرين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، على أن يشمل التقدم في تحسين الإحصاءات المتعلقة بالمرأة والشباب على الصعيد الإقليمي والإنجازات الفعلية للإسكوا في هذا المجال.

الجلسة العامة السابعة
١٩ أيار/مايو ٢٠١٠

القرار ٢٩٨ (د-٢٦) التنمية الاجتماعية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تقرّ بأهمية التنمية الاجتماعية والرفاه للجميع التي شدّد عليها إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية[١]،

وإذ تشير إلى الجوانب المتعلقة بالتنمية الاجتماعية التي تناولتها الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥[٢]، والأهداف الإنمائية للألفية، وحددها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٣]،

وإذ تضع في اعتبارها قرار الإسكوا ٢٨٥ (د-٢٥) المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨ بشأن التنمية الاجتماعية المتكاملة، حيث تطلب اللجنة إلى الأمانة التنفيذية العمل مع البلدان الأعضاء على اعتماد نهج السياسة الاجتماعية المتكاملة، وتعزيز التحاور بشأن السياسة الاجتماعية على أساس المشاركة، وتنفيذ خطط

---

(١) الجمعية العامة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول، A/CONF.166/9.

(٢) قرار الجمعية العامة ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

(٣) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥ المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

العمل والتوصيات المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية والمجالات ذات الأولوية في برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها[٤]،

وإذ تلاحظ أنّ الغاية من السياسة الاجتماعية في المنطقة هي توطيد أسس التنمية الاجتماعية الشاملة والمتوازنة، والمراعية لخصائص المنطقة، وأنّ التنمية الاجتماعية هي نتيجة لتغييرات نوعية واسعة النطاق تسمح للبلدان الأعضاء بتحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية،

وإذ تضع في اعتبارها أنّ البرنامج الفرعي ٢ في الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لا يقتصر على السياسة الاجتماعية المتكاملة، بل يتناول أيضاً مختلف الفئات الاجتماعية والديمغرافية، والشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني بهدف تطبيق سياسات وبرامج ومشاريع التنمية الاجتماعية،

وإذ تلاحظ أنّ البرامج الفرعية المماثلة في اللجان الإقليمية الأخرى التابعة للأمم المتحدة تحمل عنوان "التنمية الاجتماعية"،

١- **تؤيّد** تغيير عنوان البرنامج الفرعي ٢ من "السياسات الاجتماعية المتكاملة" إلى "التنمية الاجتماعية"؛

٢- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدّم إلى اللجنة في دورتها السابعة والعشرين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة السابعة
١٩ أيار/مايو ٢٠١٠

القرار ٢٩٩ (د-٢٦) اعتماد التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تحيط علماً بالتقدم المحرز، خلال عام ٢٠١٠، في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالتعديلات التي أدخلت على برنامج العمل،

وإذ تعرب عن ارتياحها للإنجازات المحقّقة،

---

(٤) قرارا الجمعية العامة ٨١/٥٠ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و١٢٦/٦٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

واقتناعاً منها بالتبريرات المطروحة بشأن التعديلات التي أُدخلت على هذا البرنامج، بحيث يكون على قدرٍ وافٍ من المرونة،

١- **تُقر** التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١؛

٢- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي متابعة تنفيذ برنامج العمل وتضمينه، إذا تطلب الأمر، أنشطة تتناول المتغيرات التي قد تطرأ على منطقة الإسكوا؛

٣- **تطلب أيضاً** إلى الأمين التنفيذي إحاطة البلدان الأعضاء علماً بأي تعديلات أخرى قد تطرأ على برنامج العمل، وذلك ضمن التقرير الذي يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والذي يوزع على البلدان.

الجلسة العامة السابعة
١٩ أيار/مايو ٢٠١٠

القرار ٣٠٠ (د-٢٦) اعتماد تقارير دورات الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تؤكد على أهمية الدور الذي تؤديه الهيئات الفرعية في وضع وتنسيق ومتابعة العمل كل في مجال اختصاصها تحقيقاً للفوائد المثلى للبلدان الأعضاء،

وإذ تدرك أهمية العمل على تنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك الهيئات لتمكين اللجنة من القيام بمهامها في الاختصاصات التي تقع ضمن صلاحيات هيئاتها الفرعية،

وقد نظرت في التوصيات الواردة في التقارير التالية: تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الثامنة (E/ESCWA/SD/2008/IG.1/9)؛ تقرير لجنة الطاقة عن دورتها السابعة (E/ESCWA/SDPD/2009/IG.1/7)؛ تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها السابعة (E/ESCWA/SDD/2009/IG.1/6)؛ تقرير لجنة المرأة عن دورتها الرابعة (E/ESCWA/ECW/2009/IG.1/7)؛ تقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها الثالث (E/ESCWA/2009/C.3/6)؛ تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها الثامنة (E/ESCWA/SDPD/2008/IG.1/7)؛ تقرير لجنة النقل عن دورتها العاشرة (E/ESCWA/EDGD/2009/IG.1/8)؛ تقرير اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا عن دورتها السادسة (E/ESCWA/EDGD/2009/IG.2/7)؛ تقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها الرابع (E/ESCWA/2010/C.4/9/Report)؛ تقرير لجنة النقل عن دورتها الحادية عشرة (E/ESCWA/EDGD/2010/IG.1/8/Report)،

١- **تعتمد** التوصيات الواردة في هذه التقارير باستثناء ما صدر عن اللجنة في دورتها الحالية؛

٢- **تدعو** البلدان الأعضاء إلى التعاون مع الإسكوا في اتخاذ وتفعيل الإجراءات الكفيلة بوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ.

الجلسة العامة السابعة
١٩ أيار/مايو ٢٠١٠

القرار ٣٠١ (د-٢٦) اعتماد مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣،

وإذ تضع في اعتبارها أن مشروع الإطار الاستراتيجي قد خضع لتعديلات لدى مناقشة البرامج الفرعية ضمن اللجان الحكومية المختصة مع البلدان الأعضاء،

وإذ تلاحظ أن مشروع الإطار الاستراتيجي قد استند إلى أولويات البلدان الأعضاء المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

١- **تُقر** مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛

٢- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي توزيع الإطار الاستراتيجي بصيغته المعتمدة على البلدان الأعضاء؛

٣- **تطلب أيضاً** إلى الأمين التنفيذي أن يقدم تقريراً إلى اللجنة، في دورتها السابعة والعشرين عن التقدم المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي بالتعديلات التي تُدخل عليه، وتضمينه الإنجازات الفعلية التي حققتها الإسكوا.

الجلسة العامة السابعة
١٩ أيار/مايو ٢٠١٠

الفصل الثالث
التوصيات

٥- تناول ممثلو البلدان الأعضاء في مناقشاتهم في اجتماعات كبار المسؤولين، البنود المدرجة على جدول الأعمال، وأبرزها تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة، وقضايا الإدارة العليا، ومشروع الإطار الاستراتيجي لعمل الإسكوا لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، والتقدّم المحرز في إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا. وتوصّلوا إلى مجموعة من التوصيات فيما يلي نصها:

(١) التأكيد على أهمّية التزام الإسكوا بنهج الإدارة المبنية على النتائج، لتقييم فعالية كل برنامج من البرامج الفرعية السبعة استناداً إلى مؤشرات واستهدافات محدّدة، وباستخدام أسلوب يبين النتائج المحققة ومواضع القصور، وإمكانات التحسين في البرامج المقبلة والمستهدفة؛

(٢) اعتماد نهج متطور في التقييم يجمع بين التقييم الذاتي، والتقييم الخارجي عبر جهة مستقلة، ومشاركة البلدان الأعضاء في التقييم باعتبارها شريكة في التخطيط والتنفيذ للبرامج والمشاريع الميدانية ومستفيدة منها، ومعنية بنتائجها وآثارها، بحيث لا يقتصر دورها على الاطّلاع على عملية التقييم؛

(٣) التأكيد على أهمية التعاون بين قسم الإعلام في الإسكوا ووسائل الإعلام في مختلف البلدان الأعضاء للتعريف بدور الإسكوا ورسالتها الإنمائية المتجددة في بناء القدرات ودفع عملية التنمية؛

(٤) توسيع نطاق التنسيق في مختلف المواضيع مثل الإحصاء وقضايا المرأة والأهداف الإنمائية للألفية، بحيث لا يقتصر على أجهزة رسمية معيّنة بل يشمل جميع الهيئات المعنية بإعداد التقارير عن الأهداف الإنمائية وغيرها من الاتفاقات الدولية؛

(٥) تعزيز التعاون بين الإسكوا والمنظمات الدولية والإقليمية في مختلف البرامج الفرعية، بحيث يمكن تبادل الخبرات مع كل منظمة في مجال اختصاصها؛

(٦) تعزيز الشراكات القائمة بين الحكومات وهيئات الإدارة المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في المشاريع الإنمائية في مجال التنمية المحلية، بحيث تكون جزءاً من تخطيط هذه المشاريع وتنفيذها ودعمها وتقييمها، تكريساً لدور الإسكوا في خدمة البلدان الأعضاء دولاً وشعوباً؛

(٧) التركيز على تطوير القطاعات غير النظامية وغير المشمولة في الإحصاءات الرسمية في البلدان الأعضاء التي لا تتوفر فيها إحصاءات عن تلك القطاعات؛

(٨) دعم الآليات الوطنية المعنية بقضايا المرأة واتخاذ الإجراءات التي تسهّل وصولها إلى مراكز صنع القرار، وحشد الجهود المالية والفنية لمساعدة البلدان التي تواجه صعوبات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥؛

(٩) تفعيل آلية الاستجابة السريعة في ظل التطوّرات المتسارعة التي تشهدها المنطقة والعالم بحيث تتمكن اللجنة من تلقي طلبات البلدان الأعضاء ومقترحاتها، وتسهيل تلبيتها بالفعالية المطلوبة؛

(١٠) نشر المزيد من التقارير الدورية عن بلدان المنطقة في مجالات هامة مثل القدرة التنافسية والتكامل والتنويع الاقتصادي؛

(١١) سرعة إصدار النشرات وخاصة على الإنترنت والتأكيد على النشر باللغة العربية لزيادة الفائدة وتعميمها وتوزيع أوسع لمنشورات الإسكوا، وعرض منشوراتها للتحميل وبدون مقابل؛

(١٢) تسهيل الاطّلاع على محتوى مكتبة الإسكوا وتحويل الممكن منه إلى الشكل الرقمي وجعله قابلاً للتحميل على موقع الإسكوا؛

(١٣) ضرورة عقد اجتماعات كبار المسؤولين قبل اجتماعات الوزراء بفترة لا تقل عن أربعة أسابيع؛

(١٤) زيادة دعم برنامج الإسكوا للتعاون الفني لنجاحه في تقديم الخدمات الاستشارية القيّمة للبلدان الأعضاء وتزويده بإمكانات العمل باللغة العربية.

٦- وناقشت لجنة الصياغة مشاريع القرارات المقدّمة بشأن مختلف المواضيع المدرجة على جدول الأعمال واقترحت إجراء تعديلات عليها. وعرضت مشاريع القرارات على السادة الوزراء لاعتمادها، بعد الأخذ بالتعديلات التي اقترحها كبار المسؤولين.

الفصل الرابع
مواضيع البحث والمناقشة

ألف- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة السادسة والعشرين للجنة
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٧- وردت طلبات للمشاركة، بصفة مراقب، في أعمال الدورة السادسة والعشرين للجنة من ثمان دول أعضاء في الأمم المتحدة وليست أعضاء في الإسكوا. وقد وافقت اللجنة على مشاركة كل من تونس والصومال. والجدير بالذكر أنّ المغرب يشارك في دورات اللجنة بصفة مراقب دائم. كما وردت طلبات من عدد من المنظمات والهيئات التابعة للأمم المتحدة.

باء- قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا
(البند ٥ من جدول الأعمال)

٨- عقدت اللجنة حلقتي حوار، تناولتا موضوعين تمحورت حولهما المناقشات والاقتراحات. كان موضوع الحلقة الأولى السياسات الوطنية للشباب في إطار برنامج العمل العالمي للشباب، وموضوع الحلقة الثانية بناء القدرات البشرية والمؤسسية.

١- السياسات الوطنية للشباب في إطار برنامج العمل العالمي للشباب

٩- بعد موافقة اللجنة الفنية في اجتماعها الرابع الذي عقد في بيروت يومي ٢٦ و٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ على المقترحات التي تقدمت بها الأمانة التنفيذية بشأن موضوع الدورة السادسة والعشرين للجنة، اتُخذت السياسات الوطنية للشباب موضوعاً رئيسياً لهذه الدورة.

١٠- واختارت اللجنة أن تطرح هذا الموضوع في حلقة حوار وزارية نظراً إلى أهميته بالنسبة إلى بلدان المنطقة لا سيّما في سياق إعلان الأمم المتحدة سنة ٢٠١٠ سنة دولية للشباب تركّز على الحوار والتفاهم المتبادل.

١١- وقدّم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً عن السياسات الوطنية للشباب في إطار برنامج العمل العالمي للشباب استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/26/4(Part I). وتضمن العرض تأكيداً على ضرورة الارتكاز على هذا البرنامج الذي يوفر إطاراً للسياسة العامة ومبادئ توجيهية عملية للعمل الوطني والدعم الدولي لتنمية الشباب. وتطرّق العرض كذلك إلى الاستقصاء الإقليمي الذي أجرته الإسكوا في عام ٢٠٠٨ حول مدى استجابة البلدان الأعضاء لبرنامج العمل العالمي للشباب والذي بيّن ضرورة العمل على تعزيز فعالية المشاريع الوطنية المتعلّقة بالشباب وتوسيع نطاقها. وأشار العرض كذلك إلى أهميّة اعتبار الشباب فئة اجتماعية-ديمغرافية لها احتياجاتها الخاصة التي ينبغي إدراجها ضمن سياسات وطنية تسعى إلى تمكين الشباب وتزويدهم بالفرص لتحقيق إمكاناتهم كاملة. واختُتم العرض بتلخيص التوجهات المستقبليّة للإسكوا لتعزيز القدرات الوطنية في مجال صياغة السياسات وخطط العمل الوطنية للشباب.

١٢- وفي معرض التعقيب على العرض، أشارت، معالي السيدة ميثاء الشامسي، وزيرة الدولة في الإمارات العربية المتحدة، إلى أن تزايد أعداد الشباب في بلدان المنطقة يطرح مجموعة من التحدّيات، ولكنه يتيح أيضاً فرصاً للاستفادة من قدرات الشباب في عملية التنمية. وأكّدت الوزيرة على أهميّة الالتزام السياسي بتفعيل استجابة البلدان الأعضاء لبرنامج العمل العالمي للشباب، وضرورة الاسترشاد بالبرنامج في إطار ثلاث منظومات تؤثر على واقع الشباب في المنطقة، وهي الأسرة والمؤسسات التعليمية والمجتمع، مشيرةً إلى الدور الكبير الذي تضطلع به وسائل الإعلام في تنمية الشباب.

١٣- وبعد ذلك، جرى حوار بين مجموعة من الشباب العرب الذين جرى اختيارهم من مدارس وجامعات مختلفة في لبنان والوزراء المشاركين في الدورة. أدارت الحلقة، السيدة فاديا كيوان، أستاذة العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف، وركزت المناقشات على ستّة محاور هي:

(أ) الشباب والتعليم: تناولت المناقشات تحسين الوضع التعليمي للشباب ومخرجاته، وأهمية ردم الفجوة الموجودة بين مختلف مراحل التعليم، ومواءمة مخرجات التعليم مع حاجات سوق العمل، بالإضافة إلى دور الأسرة في الإعداد لمرحلة التعليم الأساسي؛

(ب) الشباب والعمالة: ركزت المناقشات على التحديات المرتبطة بعمل الشباب ومنها الصعوبات الاقتصادية، والنزاعات والحروب، والهجرة، وارتفاع كلفة الخدمات الاجتماعية، وخروج رأس المال، وضعف البنية التحتية؛

(ج) الشباب والصحة: تقدّم الشباب ضمن هذه المجموعة باقتراحات لمعالجة أبرز المشاكل التي يواجهونها فيما يتعلق بنمط الحياة، والصحة العامة، والصحة الإنجابية، والمؤسسات الصحية؛

(د) المشاركة في صنع القرار والحياة العامة: تناولت المناقشات العوائق التي تحول دون مشاركة الشباب بفعالية في اتخاذ القرارات. وركز الوزراء على ضرورة تصنيف أولويات التغيير المطلوبة وتبني نظرة إيجابية وعمليّة قادرة على التكيّف مع المعطيات والتحديات الراهنة؛

(هـ) الشباب والعولمة: ركزت المناقشات على ضرورة معالجة أبرز المشاكل التي يواجهها الشباب في سياق العولمة وتأثيراتها المحتملة على بلدانهم، وتعزيز التبادل الثقافي بين الشباب في مختلف بلدان المنطقة، والسعي إلى تبادل الطلاب بين الجامعات العربية؛

(و) الشباب والقضايا الاستثنائية: ركزت المناقشات على ضرورة معالجة مشكلة البطالة بين الشباب وتوحيد الموقف العربي في مواجهة التحدّيات التي تواجهها المنطقة، وتفادي انعكاساتها السلبية على الشباب.

١٤- وفي ختام حلقة الحوار، وزّعت الإسكوا شهادات تقدير للبلدان التي وضعت استراتيجيات خاصة بالشباب وعملت على تنفيذها، وهي كل من مملكة البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين.

١٥- كما جرى خلال الحلقة توزيع كتيّب أعدّته الإسكوا بعنوان "تنمية الشباب في منطقة الإسكوا: ملامح إحصائية، واستراتيجيات وطنية، وقصص نجاح" (E/ESCWA/SDD/2010/Booklet.1).

٢- بناء القدرات البشرية والمؤسسية

١٦- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً عن "إعطاء الأولوية للتنمية المؤسسية في منطقة الإسكوا: من أجل قطاع عام حديث" استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/26/4(Part II). وتناول العرض العلاقة الوثيقة بين تحديث القطاع العام والتنمية. فأشار إلى أنّ تطوير القطاع العام من خلال بناء القدرات المؤسسية والبشرية هو العامل الأساسي الذي يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي. كذلك تناول العرض إمكانية تطبيق المفهوم الجديد لتحديث القطاع العام في منطقة الإسكوا والتحديات التي تواجه ذلك. وخلص إلى مجموعة من التوصيات يمكن الأخذ بها في مجالي السياسة العامة وبناء القدرات بهدف تعزيز بنية المؤسسات وتحقيق الإصلاح الإداري. ومن هذه التوصيات إجراء مسوح ميدانية بالتنسيق مع الجهات المعنية في البلدان الأعضاء لتحديد أولويات التطوير المؤسسي ومتطلّباته، والعمل مع البلدان الأعضاء على وضع استراتيجيات وبرامج لبناء القدرات البشرية في القطاع العام لخلق مؤسسات فعالة قادرة على الصمود في الأزمات وعلى التخفيف من آثارها، ومساندة البلدان الأعضاء في تمكين القطاع العام من الاستجابة لاحتياجات المواطنين وتطلّعاتهم.

١٧- وعرضت السيدة هبة خضر، من الجامعة الأمريكية في بيروت، ورقة حول "أهمية تنمية القدرات البشرية في تحديث القطاع العام". وأشارت فيها إلى أنّ تحقيق أهداف التنمية الوطنية يتطلّب العمل على تحديث القطاع العام عن طريق الإصلاح الإداري. والإصلاح الإداري يتطلب وضع استراتيجيات تنطلق من واقع المشاكل والاحتياجات الإدارية المطروحة. وشدّدت على أهمية تنمية القدرات البشرية والمؤسسية،

وبناء المؤسسات وتفعيل دورها وتعزيز الهيكلية المؤسسية القائمة على أسس متينة في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

١٨- وعرض السيد ابراهيم عثمان، من كلية سليمان عليان لإدارة الأعمال في الجامعة الأمريكية في بيروت، ورقة حول "تفعيل القطاع العام: استراتيجيات لمنطقة الإسكوا". وأشار إلى أهمية اتخاذ قرارات تشارك فيها جميع الفئات المعنية وتستند إلى تقييم فعلي للآثار والمخاطر المحتملة والفرص الممكنة. وخلص العرض إلى مجموعة من التوصيات بشأن نشر البيانات الرسمية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتوطيد أسس الشراكة بين مختلف الجهات المعنية بعملية اتخاذ القرار والنتائج المتوخاة منه، وبناء القدرات البشرية وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

جيم- تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة
(البند ٦ من جدول الأعمال)

١٩- نظرت اللجنة في هذا البند استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/26/5، التي تضمّنت خمسة أجزاء.

١- تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٢٠- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً عن أداء برنامج عمل الإسكوا لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/26/5(Part I). وأوضح النتائج المحقّقة في إطار كل برنامج من البرامج الفرعية السبعة، والتحديات التي واجهت عملية التنفيذ، والدروس المكتسبة من عملية تقييم الأداء.

٢١- وأثناء المناقشة، أكد المندوبون على أهمّية التزام الإسكوا بنهج الإدارة على أساس النتائج، لتقييم فعالية كل برنامج من البرامج الفرعية السبعة استناداً إلى مؤشرات محددة بطريقة تبين النتائج المحققة، ومواضع القصور، وإمكانات التحسين في البرامج المقبلة. كذلك أكّدوا على ضرورة تعزيز التنسيق فيما بين إدارات الإسكوا ومشاركة البلدان الأعضاء في وضع الخطط وفي المتابعة والتقييم بما يضمن استمرار الالتزام السياسي بالبرامج ويعزّز نتائجها.

٢٢- وتوقّف المندوبون عند أهمية الاستفادة من وسائل الإعلام في مختلف البلدان الأعضاء للتعريف بدور الإسكوا في بناء القدرات ودفع عملية التنمية. وشدّدوا على ضرورة توسيع نطاق التنسيق بحيث لا يقتصر على أجهزة رسمية معيّنة بل يشمل هيئات أخرى هي المعنية بإعداد التقارير عن الأهداف الإنمائية وغيرها من الاتفاقات الدولية. وركّز المندوبون أيضاً على أهمية التعاون بين الإسكوا والمنظمات الدولية وهذا ما تسعى إليه اللجنة في مختلف برامجها الفرعية، إذ تعمل على تنفيذها مع منظمات الأمم المتحدة المتخصصة كل في مجال اختصاصها.

٢٣- وشدد المندوبون على أهمية التنمية المحلية وتعزيز الشراكة مع هيئات الإدارة المحلية في المشاريع الإنمائية، وعلى ضرورة التركيز على الفئات المهمّشة في الإحصاءات بحيث تشمل القطاعات غير النظامية مثل الزراعة. وأشار المندوبون إلى الصعوبات التي تواجهها المرأة في البلدان العربية للمشاركة في الحياة

العامة والسياسية، وأكّدوا على ضرورة دعم الآليات الوطنية المعنية بالمرأة واتخاذ الإجراءات التي تسهّل وصولها إلى مراكز صنع القرار. كذلك أشار المندوبون إلى ضرورة حشد الجهود المالية والفنية لمساعدة البلدان التي تواجه صعوبات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٢٤- وفي معرض الرّد على النقاط التي أثارها المندوبون، أكّدت الأمانة التنفيذية أنّها ستأخذ ما ورد من ملاحظات في الاعتبار. وركزت على أنها تحرص على العمل بالنهج المرتكز على النتائج في تقييم برامجها وأنشطتها، وعلى أن تكون البلدان الأعضاء شريكة منذ البداية في عملية التخطيط لهذه البرامج، وتقييمها، وتعديلها بحيث تلائم الأولويات المستجدة وتلبي احتياجات البلدان الأعضاء من الخدمات الاستشارية والمساعدات الفنية في المجالات ذات الأولوية.

٢٥- وفيما يتعلق بوسائل الإعلام أشارت الأمانة التنفيذية إلى أن الإسكوا قد وضعت استراتيجية للاتصال بالبلدان الأعضاء ستدرجها في الإطار الاستراتيجي المقبل. وأكدت أن الإسكوا تتعاون مع الأجهزة الإحصائية الوطنية في الإحصاءات، ومع الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في متابعة الالتزامات الدولية والاتفاقيات الدولية. وهي تنظم العديد من الأنشطة التدريبية حول كيفية استخدام الصكوك والاتفاقيات والمعايير الدولية وتعديل التشريعات الوطنية بحيث تتوافق مع أحكام الصكوك والاتفاقيات الدولية ومستلزماتها.

٢- متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين

٢٦- نظرت اللجنة في الوثيقة E/ESCWA/26/5(Part II). وقدّم مديرو الإدارات المتخصصة عرضاً موجزاً، لخصوا فيه الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا عملاً بالقرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين التي عقدت في صنعاء في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨. وأخذ مندوبو البلدان الأعضاء علماً بالأنشطة المنجزة والأنشطة التي لا تزال قيد الإنجاز في هذا الإطار. وهذه القرارات هي:

(أ) القرار ٢٨١ (د-٢٥): التصدي لقضايا تغيّر المناخ في المنطقة العربية؛

(ب) القرار ٢٨٢ (د-٢٥): التخفيف من آثار النزاع والاحتلال وعدم الاستقرار على التنمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا؛

(ج) القرار ٢٨٣ (د-٢٥): التزام بلدان منطقة الإسكوا بالمعايير الدولية لتعزيز الأنظمة الإحصائية الوطنية؛

(د) القرار ٢٨٤ (د-٢٥): إنشاء مركز الإسكوا الإقليمي للتكنولوجيا؛

(هـ) القرار ٢٨٥ (د-٢٥): السياسة الاجتماعية المتكاملة؛

(و) القرار ٢٨٦ (د-٢٥): إحصاءات النوع الاجتماعي لأغراض المساواة وتمكين المرأة؛

(ز) القرار ٢٨٧ (د-٢٥): تعزيز القدرات الإحصائية بهدف صنع السياسات المرتكزة على الأدلة؛

(ح) القرار ٢٨٨ (د-٢٥): إنشاء مركز للغة العربية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

(ط) القرار ٢٨٩ (د-٢٥): دعم الجهود الإنمائية الشاملة التي تقوم بها الجمهورية اليمنية؛

(ي) القرار ٢٩٠ (د-٢٥): الدعوة إلى القيام بعمل إقليمي لتسريع تنفيذ توافق آراء مونتيري في غربي آسيا؛

(ك) القرار ٢٩١ (د-٢٥): تواتر دورات اللجنة وهيئاتها الفرعية.

٢٧- وفي سياق التعليق على هذا العرض، أكد أحد المندوبين على ضرورة وضع نهج منطقي لمتابعة تنفيذ القرارات، يرتكز على جداول تبيّن الإنجازات والمواضع التي لا تزال قيد الإنجاز، والإجراءات المقترحة لإنجازها.

٢٨- وأثنت الأمانة التنفيذية على هذا الاقتراح، على أن يجري إعداد آلية موضوعية تتضمن مؤشرات، وتسمح للبلدان الأعضاء بالمشاركة في عملية المتابعة لأن جزءاً من الإجراءات المطلوبة في هذه القرارات هي مسؤولية هذه البلدان.

٣- برنامج التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية

٢٩- قدم ممثل الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند عرضاً شاملاً لأنشطة التعاون الفني التي اضطلعت بها الإسكوا بتمويل من البرنامج العادي للتعاون الفني وبتمويل من حساب الأمم المتحدة للتنمية.

٣٠- ونظرت اللجنة في وثيقتين تناولت الوثيقة الأولى E/ESCWA/26/5(Part III)/A الأنشطة المنفذة بتمويل من البرنامج العادي للتعاون الفني الذي يهدف إلى المساهمة في بناء قدرات البلدان الأعضاء من خلال تنظيم أنشطة التدريب وتقديم الخدمات الاستشارية والمشورة الفنية في مجال صياغة السياسات العامة والاستراتيجيات وخطط العمل في التخصصات المختلفة. وتناولت الوثيقة الثانية E/ESCWA/26/5(Part III)/B الإنجازات المحققة في تنفيذ المشاريع الإقليمية والأقاليمية الممولة من حساب الأمم المتحدة للتنمية. ويرتبط التقدم المحرز على هذا الصعيد بالإنجازات المتوقعة في إطار البرامج الفرعية السبعة للإسكوا.

٣١- ولاحظ أحد المندوبين ضرورة تحقيق نوع من التوازن في استفادة البلدان الأعضاء من الخدمات الاستشارية التي تقدمها الإسكوا، واقترح ابتكار طريقة عمل جديدة في هذا المجال، أي تشكيل وحدة للاستجابة السريعة ضمن الإسكوا تسهل الحصول على الخدمات المطلوبة بسرعة وتحقق الفعالية في المشورة المقدمة.

٤- الوضع المالي للجنة

٣٢- قدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً لمختلف الجوانب المالية لبرامج اللجنة، شمل وضع الموارد من الميزانية العادية، والموارد من خارج الميزانية، وصندوق الإسكوا الاستئماني لتمويل الأنشطة الإقليمية. كما

قدم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً عن مشروع انتقال بيت الأمم المتحدة إلى مقر جديد في منطقة ضبية في لبنان.

٣٣- واختُتم العرض بدعوة البلدان الأعضاء والصناديق والمنظمات والهيئات المانحة إلى المساهمة في زيادة الموارد من خارج الميزانية من أجل دعم أنشطة الإسكوا ومشاريعها وتمكينها من تلبية الطلبات والاحتياجات المتزايدة للبلدان الأعضاء.

٣٤- وأثناء المناقشة، أكّد المندوبون على ضرورة تعبئة الموارد الإضافية من خارج الميزانية وتحقيق الاستدامة فيها لتتمكن الإسكوا من دعم موارد الميزانية العادية، وتكتسب المرونة اللازمة لتلبية الطلبات المتزايدة من البلدان الأعضاء على الخدمات الاستشارية في مواضيع متخصصة تتطلب موارد مالية وبشرية، وتحقيق التنوع في الأنشطة العملية في إطار البرامج الفرعية الثابتة.

٣٥- كما أكد المندوبون على أهمية وجود استراتيجية لتعبئة الموارد تؤمن للإسكوا موارد مالية من خارج الميزانية أسوة بغيرها من اللجان الإقليمية.

٥- تقارير دورات الهيئات الفرعية للجنة

٣٦- عُرضت على اللجنة تقارير الهيئات الفرعية السبع عن دوراتها التي عُقدت في الفترة بين الدورتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين للجنة بالإضافة إلى تقارير اللجنة الفنية عن اجتماعاتها المعقودة في الفترة نفسها. وتتضمن هذه التقارير، بالإضافة إلى التوصيات، مواضيع البحث والمناقشة ومعلومات عن تنظيم هذه الدورات والمشاركين فيها والوثائق المعروضة خلالها. وهذه التقارير هي:

(أ) تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الثامنة (E/ESCWA/SD/2008/IG.1/9)؛

(ب) تقرير لجنة الطاقة عن دورتها السابعة (E/ESCWA/SDPD/2009/IG.1/7)؛

(ج) تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها السابعة (E/ESCWA/SDD/2009/IG.1/6)؛

(د) تقرير لجنة المرأة عن دورتها الرابعة (E/ESCWA/ECW/2009/IG.1/7)؛

(هـ) تقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها الثالث (E/ESCWA/2009/C.3/6)؛

(و) تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها الثامنة (E/ESCWA/SDPD/2008/IG.1/7)؛

(ز) تقرير لجنة النقل عن دورتها العاشرة (E/ESCWA/EDGD/2009/IG.1/8)؛

(ح) تقرير اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا عن دورتها السادسة (E/ESCWA/EDGD/2009/IG.2/7)؛

(ط) تقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها الرابع (E/ESCWA/2010/C.4/9/Report)؛

(ي) تقرير لجنة النقل عن دورتها الحادية عشرة (E/ESCWA/EDGD/2010/IG.1/8/Report).

٣٧- وأقرت اللجنة التوصيات الواردة في هذه التقارير وأخذت علماً بجميع النقاط الواردة فيها.

دال- قضايا الإدارة العليا
(البند ٧ من جدول الأعمال)

٣٨- نظرت اللجنة في الوثيقة E/ESCWA/25/6(Part I)، التي تضمنت جزءين، الأول يُعنى بترشيد عمل اللجنة، والثاني بالتعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

١- ترشيد عمل اللجنة

٣٩- عُرضت على اللجنة النتائج الأولية لتقييم الآلية الحكومية للجنة وهيئاتها الفرعية، ومقترح رفع مركز المرأة في الإسكوا إلى مستوى إدارة، ومقترح رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات إلى مستوى إدارة ومقترح إنشاء لجنة حكومية معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في ظل الأزمات.

(أ) تقييم الآلية الحكومية للجنة وهيئاتها الفرعية

٤٠- تناولت الوثيقة الأولى (E/ESCWA/26/6/Part I/A) الأساس الذي انطلقت منه الأمانة التنفيذية لتقييم دورات الإسكوا وهيئاتها الفرعية وعرضت النتائج الشاملة لتقييم ثماني دورات عقدت بين شباط/فبراير ٢٠٠٨ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والدروس الرئيسية المكتسبة، بما في ذلك الممارسات الفضلى، وسبل الاستفادة منها لتحديد مسار المرحلة المقبلة. إضافة إلى ذلك، قدّم ممثل الأمانة التنفيذية عرضاً حول تقييم الآلية الحكومية للجنة عملاً بالقرار ٢٩١ (د-٢٥) الصادر عن الدورة الخامسة والعشرين الذي يدعو الأمانة التنفيذية إلى إجراء تقييم معمّق للآلية الحكومية للإسكوا في ضوء أولويّات البرنامج كما تحدّدها البلدان الأعضاء والإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة.

٤١- أوضح ممثل الأمانة التنفيذية أنّها قد أعدّت الشروط المرجعية لعملية التقييم وفقاً لقواعد ومعايير فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، على أن يشمل الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وحزيران/يونيو ٢٠٠٩. ويهدف التقييم إلى النظر في فعالية عمل اللجنة من حيث بلوغها للغايات والنتائج المتوقعة، وتسهيل التفاعل والتنسيق حول الأولويات الإقليمية والقضايا الناشئة، وتسهيل عملية المتابعة والرصد للقرارات والتوصيات المُتخَذة. وأشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أنّ التقييم في المراحل المقبلة سوف يشمل مختلف أصحاب المصلحة ويجمع المعلومات باستخدام منهجيات مختلفة مثل مقابلة أعضاء الوفود لمعرفة آرائهم حول عمل اللجنة واستخدام استبيان عبر الإنترنت للوصول إلى استنتاجات واقعية حول دور الإسكوا كمصدر للمعلومات إضافة إلى دورها في التنسيق والمتابعة.

٤٢- وأثناء المناقشة، رأى ممثلو البلدان الأعضاء ضرورة تحديد دور الإسكوا في المنطقة بوضوح لتسهيل عملية تقييمه، كما أكدوا على ضرورة إشراك البلدان الأعضاء في كافة مراحل إجراء التقييم، وأشاروا إلى أهمية استخدام منهجيات متعددة في جمع المعلومات المطلوبة للتقييم بما فيها المقابلات الفردية ومجموعات النقاش.

٤٣- ونوّه أحد ممثلي البلدان الأعضاء بالمصفوفة التي تعرضها الإسكوا في الاستبيان وتبيّن فيها ردود الجهات المعنية وآراء البلدان الأعضاء إزاء كفاءة الخدمات الاستشارية المقدّمة إلى البلدان الأعضاء. ولكنه اقترح تعديل منهجية القياس المعتمدة في الاستبيان بإضافة خيار إلى الخيارات الأربعة المعتمدة إفساحا في المجال للتعبير عن الردود المحايدة، وحرصا على تعادل النسب المخصصة لكل من الردود الإيجابية والسلبية.

٤٤- ورداً على تعليقات ممثلي البلدان الأعضاء، أوضحت الأمانة التنفيذية أنّها ستعقد اجتماعات جانبية مع الوفود المشاركة في الدورة لمعرفة آرائها حول فعالية عمل اللجنة، والأولويات التي ينبغي التركيز عليها في المرحلة المقبلة، وكيفية المواءمة بين استراتيجية الإسكوا واحتياجات البلدان الأعضاء. وتمّ الاتفاق على أن تنجز الإسكوا تقرير التقييم النهائي بحلول تموز/يوليو ٢٠١٠، ثم تقدير التكاليف المالية وتحديد التعديلات البرامجية التي قد تترتب عليه وعرضها على اللجنة الفنية لمناقشتها واعتمادها.

(ب) رفع مركز المرأة في الإسكوا إلى مستوى إدارة

٤٥- عرضت الأمانة التنفيذية الوثيقة (E/ESCWA/26/6/Part I/B)، وأوضحت المبررات التي تدعو إلى اعتماد مشروع القرار الصادر عن لجنة المرأة في دورتها الرابعة بشأن تحويل مركز المرأة إلى إدارة، وتزويده بالموارد المالية والبشرية اللازمة لتمكينه من تنفيذ المهام المسندة إليه بمقتضى قرارات الأمم المتحدة، وذلك بفعالية تلبي احتياجات البلدان الأعضاء وتطلعاتها. وأشارت الأمانة التنفيذية إلى أن المركز يحتاج إلى مزيد من الموارد لتمكينه من تنفيذ عمله في الوقت المناسب وبالكفاءة المطلوبة، خاصة في ظل ازدياد عدد البلدان التي صدّقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ورفعت تحفظاتها بشأن بعض بنودها، وازدياد عدد الطلبات الواردة من البلدان الأعضاء للحصول على الدعم في تنفيذ الالتزامات الدولية، وضرورة مواكبة التطورات الدولية والإقليمية والوطنية في مجال النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين، ودعم الآليات الوطنية المعنية بالمرأة في المهام الملقاة على عاتقها.

٤٦- وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمي المقترح لإدارة النهوض بالمرأة، أشارت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى أنه يتألف من قسمين: (١) قسم تمكين المرأة الذي يتولى تنفيذ البرامج الهادفة إلى تمكين المرأة في مختلف المجالات، لا سيما مشاركتها في الميادين الاقتصادية والسياسية في البلدان الأعضاء، (٢) قسم إدماج النوع الاجتماعي الذي يتولى دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء من أجل دمج هذا المفهوم في خططها الوطنية وسياساتها العامة، وفي البرامج والهياكل المؤسسية، وعلى صعيد الإسكوا بأسرها.

٤٧- وأثناء المناقشة، أشار ممثلو البلدان الأعضاء إلى أهمية مشروع القرار بشأن تحويل مركز المرأة إلى إدارة، مؤكدين على أهمية دور هذا المركز في تمكين المرأة في مختلف مجالات التعليم والعمل والصحة والمشاركة في الحياة العامة والسياسية، ومؤكدين على أهمية خدماته الاستشارية التي يزداد عليها طلب البلدان الأعضاء. وأشار بعض المندوبون إلى ضرورة أن تعمد الإدارة إلى إطلاق مبادرات ومشاريع مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، تشمل مختلف نواحي تمكين المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٤٨- ورداً على تعليقات المندوبين، عمَدت الأمانة التنفيذية إلى توزيع الوثيقة (E/ESCWA/26/6(Part I)/B/Add.1) التي تبيّن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على رفع مركز المرأة إلى مستوى إدارة، فأوضحت المبالغ المالية التي ينبغي توفيرها لعمل الإدارة المقترح إنشاؤها خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والسنتين

٢٠١٢-٢٠١٣. وفي هذا السياق، أوضح الأمين التنفيذي أنّ إقرار مشروع رفع المركز إلى مستوى إدارة لن يفرض مبالغ إضافية على البلدان الأعضاء بل يتطلب من مندوبي دولهم في الأمم المتحدة دعم هذا القرار أثناء مناقشة الميزانية، كما شدّد على ضرورة مساهمة شركات القطاع الخاص وأوساط الأعمال في دعم موارد الإسكوا من خارج الميزانية، أسوة بما تحصل عليه اللجان الإقليمية الأخرى، لتمكينها من القيام بمشاريع لها أثر إيجابي على مصالح بلدان المنطقة.

(ج) رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات إلى مستوى إدارة وإنشاء لجنة حكومية فرعية معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في ظل الأزمات

٤٩- عرض ممثل الأمانة التنفيذية الوثيقة (E/ESCWA/26/6/(Part I)/C)، وأشار فيها إلى أنّ المنطقة تعيش باستمرار حالات من انعدام الاستقرار والنزاع والاحتلال تؤدي إلى تداعيات تكاد تكون السبب الرئيسي للتعثر الذي لا تزال المنطقة تشهده على المستوى الإنمائي. وفي ظلّ هذا الواقع، يعمل قسم القضايا الناشئة والنزاعات المسؤول عن البرنامج الفرعي ٧ على التخفيف من أثر النزاعات على التنمية في منطقة الإسكوا، وهو يتلقى منذ تأسيسه طلبات متزايدة من البلدان الأعضاء للحصول على خدماته، لا سيما في مجال تحديث القطاع العام، وإعداد سياسات واستراتيجيات وبرامج للتخفيف من آثار النزاعات وتداعياتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

٥٠- ومن هذا المنطلق، أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى ضرورة رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات إلى مستوى إدارة وتزويده بالموارد البشرية والمالية التي تمكنه من الاستجابة للطلبات المتزايدة من البلدان الأعضاء على الخدمات التي يقدّمها. وفي موازاة ذلك، أشار أيضاً إلى ضرورة إنشاء لجنة حكومية معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في ظل الأزمات، وذلك وفق المداولات التي أجريت في الاجتماع الثالث للجنة الفنية (بيروت، ٢١-٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩).

٥١- وفي سياق المناقشة، أثنى المندوبون على أهمية دور الإسكوا في التخفيف من أثر النزاعات على التنمية في المنطقة، وطرحوا تساؤلات بخصوص صلاحيات اللجنة الحكومية المقترحة، ومنها على سبيل المثال مهمة رصد وتحديد التحديات الإقليمية والدولية التي يمكن أن تعوق جهود بناء السلام والتنمية في المنطقة ووضع نظام الإنذار المبكر. إضافة إلى ذلك، أشار بعض المندوبين إلى تداخل صلاحيات اللجنة الحكومية المقترحة مع صلاحيات الإدارة. وقد أفضت المناقشة إلى التأكيد على ضرورة إقرار مشروع القرار بشأن رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات إلى مستوى إدارة وإنشاء لجنة حكومية معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في ظل الأزمات، على أن تتمّ مراجعة صلاحيات هذه اللجنة.

٥٢- ورداً على تعليقات المندوبين، أوضحت الأمانة التنفيذية أنها تعتمد استراتيجيات تتلاءم مع واقع كل بلد من البلدان التي تعاني من النزاعات، أو الخارجة منها، كما أوضحت أنها قد وضعت مسودة صلاحيات اللجنة الحكومية بناءً على مشاورات مع البلدان الأعضاء. وأبدت الأمانة التنفيذية استعدادها لتعديل هذه الصلاحيات وفق ملاحظات المندوبين.

٢- التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

٥٣- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية الوثيقة E/ESCWA/26/6(Part II) وهي تتضمّن التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وتأتي هذه التعديلات عملاً بالولايات الجديدة التي أقرّتها

الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين ووفقاً للاحتياجات والتحديات العالمية والإقليمية التي طرأت منذ اعتمدت اللجنة برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ في دورتها الخامسة والعشرين.

٥٤- وأخذ المندوبون علماً بالتعديلات، وأشاروا إلى أهميتها بحيث يواكب برنامج العمل التطورات الحاصلة في الواقع والتعديلات في الولايات المسندة إلى اللجنة. واتفقوا على أن يجري اعتمادها بموجب القرار المقدّم بهذا الشأن.

هاء- مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣
(البند ٨ من جدول الأعمال)

٥٥- عرض ممثل الأمانة التنفيذية الوثيقة E/ESCWA/26/7، وهي تتضمّن مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وقدّم لمحة موجزة عن الأهداف والإنجازات المتوقعة لكل برنامج من البرامج الفرعية السبعة.

٥٦- وفي المناقشات، أشار المندوبون إلى الحاجة إلى التنسيق المبكر مع البلدان الأعضاء في صياغة الإطار الاستراتيجي، وتوسيع نطاق البرنامج الفرعي الرابع بحيث يشمل، إلى جانب خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إنتاج التكنولوجيا وتكييفها وتطويرها ونقلها في منطقة الإسكوا.

٥٧- وأشار ممثلو البلدان الأعضاء إلى أهمية توضيح طبيعة البرامج والأنشطة التي يجري إعدادها لتنفيذ الأهداف المحددة في الإطار الاستراتيجي، ووضع مؤشرات إنجاز كمية ونوعية قابلة للقياس بهدف تقييم التقدم المحرز في تحقيق كل هدف.

٥٨- وأوضحت الأمانة التنفيذية أنّ تحديد الأنشطة والميزانية المخصصة لها يجري في مرحلة لاحقة، ثم ترسل إلى البلدان الأعضاء لمراجعتها وتزويد الإسكوا بتعليقاتها عليها.

٥٩- وأقرّت اللجنة مشروع الإطار الاستراتيجي المنقّح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

واو- التقدم المحرز في إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا
(البند ٩ من جدول الأعمال)

٦٠- قدم ممثل الأمانة التنفيذية الوثيقة E/ESCWA/26/8 وهي تتضمّن مشروع القرار بشأن إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا ومسودة النظام الأساسي للمركز. وطلب ممثل الأمانة التنفيذية إلى البلدان الأعضاء مراجعة مسودة النظام الأساسي بهدف اعتماده ليصار إلى توقيع اتفاق البلد المضيف مع المملكة الأردنية الهاشمية.

٦١- وأثناء المناقشة، طرح ممثلو البلدان الأعضاء مجموعة من التساؤلات بشأن كيفية انتخاب أعضاء مجلس إدارة المركز وتعيين المدير التنفيذي، ومهمة المركز وطبيعة عمله على المستويين الإقليمي والدولي، ومدى ارتكازه على التجارب المماثلة الناجحة في مناطق أخرى من العالم.

٦٢- ورداً على هذه التساؤلات، أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أنّ النظام الأساسي يتضمن تفاصيل بشأن إجراءات تعيين المدير التنفيذي للمركز وفقاً للأصول المتبعة في الأمم المتحدة، ودوره في تعيين خبراء

متخصصين أعضاءً في اللجنة التقنية بالتنسيق مع الأمين التنفيذي للإسكوا ومع البلدان الأعضاء، وكذلك بشأن مجلس الإدارة الذي يضم في عضويته ممثلاً دائماً تعينه حكومة الأردن وستة ممثلين على الأقل يسميهم أعضاء الإسكوا الآخرون وتنتخبهم اللجنة.

٦٣- واقترح ممثل الأمانة التنفيذية أنّ تتقدم البلدان الأعضاء، في المرحلة التأسيسية، بترشيح ممثلين عنها على أن يجري الانتخاب وفقاً للنظام الأساسي في الدورة السابعة والعشرين للإسكوا. وأضاف أن تعيين المدير التنفيذي يجري وفق أسس التعيين المعتمدة في الأمم المتحدة، وبدوره يعين المدير التنفيذي أعضاء اللجنة التقنية التابعة للمركز.

٦٤- وأخذت اللجنة علماً بالمرحلة التي بلغها مشروع إنشاء المركز ووافقت على مسودة النظام الأساسي المقترح تمهيداً لتوقيع الاتفاق مع البلد المضيف.

زاي- موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة والعشرين للجنة
(البند ١١ من جدول الأعمال)

٦٥- تقرر عقد الدورة السابعة والعشرين للجنة في بيروت في شهر نيسان/أبريل من عام ٢٠١٢.

حاء- ما يستجد من أعمال
(البند ١٢ من جدول الأعمال)

٦٦- لم ترد أية مقترحات في إطار هذا البند.

الفصل الخامس
اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السادسة والعشرين

٦٧- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الختامية المنعقدة في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠ مشاريع القرارات المعروضة عليها والتوصيات الصادرة عن اجتماعات كبار المسؤولين على أن تدخل عليها التعديلات ويجري إرسالها إلى البلدان الأعضاء في التقرير الختامي.

الفصل السادس
تنظيم أعمال الدورة

ألف- المكان وموعد الانعقاد

٦٨- عقدت الإسكوا دورتها السادسة والعشرين في بيروت، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠. وناقشت اللجنة، التي عقدت في عشر جلسات عامة، البنود المدرجة على جدول أعمالها، والمتعلقة بمختلف القضايا التي تهمّ البلدان الأعضاء.

٦٩- وحرصاً من اللجنة على البعد الثقافي في رسالتها الإنمائية التي لا تغفل أي جانب من حياة الإنسان، افتتحت اجتماعاتها الوزارية بلوحة غنائية قدّمتها فرقة الفيحاء، وأدّت مجموعة من الأغاني كان لها أثر طيب على الحضور وطابع مميز كرس الثقافة مرة أخرى في صلب العمل الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي.

باء- الافتتاح

٧٠- افتتحت الدورة على مرحلتين، المرحلة الأولى لكبار المسؤولين صباح يوم الاثنين الموافق ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠، والمرحلة الثانية للوزراء صباح يوم الأربعاء الموافق ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠.

١- اجتماعات كبار المسؤولين

٧١- في افتتاح اجتماعات كبار المسؤولين، ألقى السيد محمد أحمد الحاوري، وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، في الجمهورية اليمنية التي تولّت رئاسة الدورة الخامسة والعشرين، كلمة نوّه فيها بالنجاح الذي حققته الإسكوا في معظم برامجها خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وذلك رغم انعكاسات الأزمة المالية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وأكّد على دور اللجنة في إيجاد الحلول المبتكرة لمعالجة هذه الانعكاسات التي تطال مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

٧٢- ثم ألقى السيد بدر عمر الدفع، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للإسكوا، كلمة رحّب فيها بالوفود منوّهاً بأهمية مشاركتهم في هذه الدورة تأكيداً على الالتزام الوثيق بقضايا المنطقة وبضرورة العمل المشترك لتحقيق التكامل الإقليمي. وأشار الأمين التنفيذي إلى أهمية وضع سياسات اجتماعية متكاملة، وخلق فرص عمل لتأمين مستقبل الشباب ودمجهم في البرامج والخطط الإنمائية، وزيادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والحد من الأثر السلبي للتضخم وارتفاع الأسعار. وأكّد على أنّ الإسكوا تحرص على ترسيخ النهج الذي محوره الإنسان في سعيها إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في المنطقة.

٧٣- وألقت السيدة زينة طوقان، مدير مديرية التعاون الدولي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية، كلمة أشارت فيها إلى أنّ الأردن، في فترة رئاسته الدورة السادسة والعشرين، لن يدّخر جهدا في العمل مع الإسكوا والبلدان الأعضاء لمواصلة ما تحقق خلال فترة الرئاسة الماضية وتقديم الأفكار والمقترحات التي تعزّز رسالة اللجنة الإنمائية في خدمة البلدان الأعضاء.

٢- الاجتماعات الوزارية

٧٤- افتتح الاجتماعات الوزارية السيد عبد الكريم اسماعيل الأرحبي، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التخطيط والتعاون الدولي في الجمهورية اليمنية مرحباً بالحاضرين. ونوه السيد الأرحبي بأهمية اتخاذ تنمية الشباب موضوعاً رئيسياً للدورة السادسة والعشرين. فالتحديات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة من الأزمة المالية العالميّة والعولمة الاقتصادية والتجارية وتغيّر المناخ وانعدام الأمن، تلقي مزيداً من

المسؤوليات على البلدان الأعضاء في تنمية الشباب وتطوير قدراتهم وتوفير فرص العمل لهم، وذلك بمؤازرة المنظمات الدولية وشركاء التنمية. وأضاف أنّ بناء القدرات البشرية والمؤسسية مرتبط إلى حد كبير بموضوع الحكم الرشيد والإدارة الكفوءة وتعزيز المساءلة والشفافية، وبالتالي هو من أهم الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة.

٧٥- وتقدّم معالي السيّد جعفر حسان، وزير التخطيط والتعاون الدولي، في المملكة الأردنية الهاشمية بالشكر إلى الجمهورية اليمنية لما بذلته من جهود خلال فترة ترؤس أعمال الدورة الوزارية الخامسة والعشرين. وأكّد على ضرورة العمل على تعزيز الإنجازات المحققة واعتماد الإجراءات التي تسهم في توطيد التعاون بين بلدان المنطقة وتحقيق التكامل الإقليمي. وأشار إلى التحديات الملحّة في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني والبطالة في صفوف الشباب وأهميّة التخطيط السليم للموارد البشرية والقدرات المؤسسية. وفي هذا الإطار، شدّد على أهمية التطوير المستمر لقطاع التعليم وتطوير المناهج وتوفير بيانات دقيقة وتنظيم التدريب التقني للمواءمة بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم. وسلط الضوء على الإصلاحات التي ينفّذها الأردن ليعزّز دور الشباب وعلى المشاريع الإقليمية الكبرى في مجالات الطاقة والنقل والمياه، وعلى أهمية الاستفادة من التجارب الناجحة وإقامة الشراكات والدورات التدريبية. وأعلن أنّ الأردن يتطلّع إلى استقبال مركز الإسكوا للتكنولوجيا لتدعيم هذا القطاع.

٧٦- وألقى السيد عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كلمة نوّه فيها بسجل الإسكوا الحافل بالأنشطة والإنجازات منذ تأسيسها. وأطلع الحاضرين على إنجازات مجلس التعاون في مختلف المجالات السياسيّة والأمنيّة والعسكريّة والبيئيّة، ولا سيما في مجال الشباب والرياضة. وأكّد على أنّ موضوع رعاية الشباب وتعزيز دورهم يحظى باهتمام دول مجلس التعاون نظراً إلى ارتباطه الوثيق والمباشر بعمليّة التنمية بمفهومها الشامل. وقد عملت دول المجلس على إقرار السياسات والبرامج الوطنية بهدف تعزيز دور الشباب وتمكينهم وتوفير فرص العمل لهم.

٧٧- وتلا السيد بدر عمر الدفع، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للإسكوا رسالة وجّهها السيد بان كي-مون، الأمين العام للأمم المتحّدة إلى الدورة الوزاريّة السادسة والعشرين. وأشار الأمين العام في رسالته إلى أهميّة الدورة الحاليّة في ظلّ التحديات الكبرى التي تواجه المنطقة من تغيّر المناخ وندرة المياه وأزمة الغذاء والركود الاقتصادي، والحاجة إلى تأمين العمل اللائق للجميع وتعزيز الدمج الاجتماعي والحد من عدم المساواة. وأشاد الأمين العام باختيار موضوع الشباب ليكون من المواضيع الرئيسية التي ستركّز عليها المناقشات نظراً إلى أهميته، لا سيما مع اقتراب سنة الأمم المتحدة الدولية للشباب التي تبدأ في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٠. ونوه كذلك بالتركيز على القدرات البشرية والمؤسسية نظراً إلى ارتباط تحديث القطاع العام والإصلاح الإداري بتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية وبناء مؤسسات تتصف بالقوة والفعالية.

٧٨- وألقى الأمين التنفيذي كلمة رحّب فيها بحضور السيّد نبيه برّي راعياً للدورة السادسة والعشرين. ونوّه بدور الإسكوا التي تستمرّ في أداء رسالة إنمائية تزداد صعوبة في ظل الظروف القاسية التي تواجهها المنطقة وبلدانها. وأشار في كلمته إلى أهميّة حلقة موضوع الشباب، في إلقاء الضوء على الإنجازات التي حققتها البلدان الأعضاء في دمج الشباب في العملية الإنمائية. وشدد الأمين التنفيذي على ضرورة إجراء مراجعة نقدية بنّاءة للمناهج الإنمائية في التعاطي مع الشباب للوصول إلى حلول عمليّة تتلاءم مع

الخصوصيات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. كما شدّد على أهمية طرح موضوع تحديث القطاع العام، باعتباره ركناً أساسياً لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، فبناء المؤسسات وتعزيزها وتطوير القدرات البشرية والمؤسسية هي عوامل أساسية لتحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي. وأخيراً أكد على ضرورة العمل على تحقيق السلام بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أساس الحلول العادلة والشاملة وتقرير المصير.

٧٩- وألقى دولة الأستاذ نبيه بري، رئيس مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية كلمة أكد فيها على دور الإسكوا في دفع عمليّة التنمية في المنطقة، تحت القيادة المميزة لأمينها التنفيذي، الذي عُرف بحرصه على الكفاءة. وأشار إلى أن الشباب اللبناني يعاني من مشكلة إيجاد فرص العمل، ممّا يؤدّي إلى نزيف متواصل للموارد الشابّة الكفوءة. وأكد على ضرورة السعي إلى التخفيف من الإقصاء السياسي والاقتصادي للشباب، بالعمل على وضع استراتيجيات شاملة متكاملة تستهدف الشباب، وترتكز على الإحصاءات الدقيقة لتحديد أولويّاتهم وحاجاتهم، وتمكينهم من المشاركة في عملية التنمية والاستفادة من عوائدها. ومن النقاط التي ينبغي أن تركز عليها هذه الاستراتيجيات سدّ الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل من خلال إنشاء مجالس عليا للتربية في بلدان المنطقة، والتنسيق بين الجهات الحكوميّة وغير الحكوميّة في معالجة أولويات الشباب، وإدخال إصلاحات لخلق فرص العمل للشباب، والتصدّي لهجرة الشباب الأكثر تعلماً بسبب تهميشهم الاقتصادي والاجتماعي. وفي الختام أوصى بالتزام الحكومات ببرنامج العمل العالمي للشباب والوفاء بتعهداتها، والحفاظ على هذا المورد القيم الذي تشكله هذه الفئة للنهوض بمستقبل المنطقة وبلدانها.

جيم- الحضور

٨٠- حضر الدورة ممثلون عن البلدان الأربعة عشر الأعضاء في الإسكوا. وحضر الدورة، بصفة مراقب، تونس والصومال. والجدير بالذكر أن المغرب يشارك بصفة مراقب دائم. وحضر الدورة أيضاً ممثلون عن البرامج والهيئات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومراقبون عن منظمات دولية وغير حكومية ومنظمات أخرى، إضافة إلى عدد من الخبراء. وتميّزت هذه الدورة بحضور جمع من الشباب اللبناني والعربي من مختلف المؤسسات الدراسية في لبنان. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول من هذا التقرير.

دال- انتخاب أعضاء المكتب

١- اجتماعات كبار المسؤولين

٨١- تنص المادة ١٢ من صلاحيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ونظامها الداخلي على أن تتولى البلدان الأعضاء رئاسة دورات اللجنة بالتناوب وحسب الترتيب الهجائي بالعربية. كما تنص المادة نفسها على أن تنتخب اللجنة نائبين للرئيس ومقرراً من بين ممثلي أعضائها. ويستمر أعضاء المكتب في مهامهم إلى أن يتم انتخاب خلفائهم، وتجوز إعادة انتخابهم.

٨٢- وعملاً بأحكام هذه المادة، تولّت السيدة زينة طوقان، مديرة مديرية التعاون الدولي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية، رئاسة اجتماعات كبار المسؤولين؛ وتولى ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة وممثل مملكة البحرين، منصبي نائبي الرئيس؛ وتولى ممثل الجمهورية العربية السورية مهام المقرر.

٢- الاجتماعات الوزارية

٨٣- تولى معالي السيد جعفر حسّان، وزير التخطيط والتعاون الدولي، في المملكة الأردنية الهاشمية، رئاسة الاجتماعات الوزارية؛ وتولى ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة وممثل مملكة البحرين منصبي نائبي الرئيس؛ وتولى ممثل الجمهورية العربية السورية مهام المقرر.

هاء- وثائق التفويض

٨٤- عملاً بأحكام المادة ١١ من النظام الداخلي، قُدّمت إلى الأمين التنفيذي وثائق التفويض عن مندوبي البلدان الأعضاء المشاركين في الدورة السادسة والعشرين.

واو- جدول الأعمال

٨٥- أقرّت اللجنة، في جلستها الأولى، جدول الأعمال، بالصيغة المعروضة عليها في الوثيقة E/ESCWA/26/L.1. وفيما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

"١- افتتاح الدورة السادسة والعشرين.

٢- انتخاب أعضاء المكتب.

٣- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٤- النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة السادسة والعشرين للجنة.

٥- قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا:

(أ) الشباب في العالم العربي: التحديات والفرص المتاحة؛
(ب) بناء القدرات البشرية والمؤسسية.

٦- تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة:

(أ) تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛
(ب) متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين؛

(ج) برنامج التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية؛
(د) الوضع المالي للجنة؛
(هـ) تقارير دورات الهيئات الفرعية للجنة.

٧- قضايا الإدارة العليا:

(أ) ترشيد عمل اللجنة:

(١) تقييم الآلية الحكومية للجنة وهيئاتها الفرعية؛
(٢) رفع مركز المرأة في الإسكوا إلى مستوى إدارة؛
(٣) رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات إلى مستوى إدارة وإنشاء لجنة حكومية فرعية معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في ظل الأزمات؛

(ب) التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٨- مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٩- التقدم المحرز في إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا.

١٠- موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة والعشرين للجنة.

١١- ما يستجد من أعمال.

١٢- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السادسة والعشرين".

٨٦- وفي الجلسة ذاتها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح لدورتها السادسة والعشرين المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/26/L.2، بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات.

زاي- الوثائق

٨٧- ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السادسة والعشرين.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

معالي السيد جعفر حسان
وزير التخطيط والتعاون الدولي

السيدة زينة زيد طوقان
مدير التعاون الدولي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة هزار ابراهيم بدران
منسق علاقات البنك الدولي والأمم المتحدة
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

دولة الإمارات العربية المتحدة

معالي السيد محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي
وكيل وزارة الاقتصاد

السيد يوسف عيسى الرفاعي
مدير إدارة الموارد البشرية والمالية
وزارة الاقتصاد

السيد هزاع أحمد المنصوري
دبلوماسي
سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة
الجمهورية اللبنانية

مملكة البحرين

سعادة الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة
وكيل وزارة المواصلات

سعادة السيد عبد الرحمن مبارك السليطي
سفير مملكة البحرين لدى الجمهورية العربية السورية

سعادة السيد كاظم العريض
سفير بديوان وزارة الخارجية

السيد عارف حسن المنصوري
مدير إدارة الموارد البشرية والمالية وإدارة مواصفات النقل البري بالإنابة
وزارة المواصلات

السيد خليفة حسن العماري
رئيس قسم خدمات النقل العام
وزارة المواصلات

السيدة بهيجة محمد الديلمي
معاون الأمين العام لتخطيط وتقييم الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية
المجلس الأعلى للمرأة

السيدة شيماء عبدالله سلمان المطاوعة
أخصائي تعاون إقليمي/منظمات
المجلس الأعلى للمرأة

السيد مازن أنور عبد الرحيم عبدالله
منسق أول برنامج الشباب
المجلس الأعلى للمرأة

السيدة أمل صديق الماجد
رئيس لجنة الشباب
المجلس الأعلى للمرأة

السيد هشام محمد الجودر
قائم بأعمال مدير عام شؤون الشباب والرياضة
المؤسسة العامة للشباب والرياضة

السيد جمال عبد الوهاب قاروني
مستشار سوق العمل
وزارة العمل

الجمهورية العربية السورية

سعادة السيد علي عبد الكريم علي
سفير الجمهورية العربية السورية لدى الجمهورية اللبنانية

السيد رفعت محمد حجازي
مدير إدارة التنمية البشرية
هيئة تخطيط الدولة

السيد فضل الله غرز الدين
مدير إدارة تنمية الاقتصاد الكلي
هيئة تخطيط الدولة

السيد مهند نديم
معاون مدير التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة
هيئة تخطيط الدولة

السيد وضاح الركاد
مسؤول ملف السكان
الهيئة السورية لشؤون الأسرة

السيد غسان عنجريني
قنصل
سفارة الجمهورية العربية السورية
الجمهورية اللبنانية

السيد عبد اللطيف صباغ
مستشار إعلامي لمكتب السفير
سفارة الجمهورية العربية السورية
الجمهورية اللبنانية

جمهورية السودان

سعادة السيد إدريس سليمان يوسف
سفير جمهورية السودان لدى الجمهورية اللبنانية

السيدة إخلاص محمد علي محمد
نائب مدير إدارة منظمات الأمم المتحدة
وزارة التعاون الدولي

السيد الهادي صديق علي نميري
مستشار
سفارة جمهورية السودان
الجمهورية اللبنانية

جمهورية العراق

سعادة السيد عمر أحمد كريم البرزنجي
سفير جمهورية العراق لدى الجمهورية اللبنانية

السيدة نور عبود محمد الهاشمي
ملحق دبلوماسي
سفارة جمهورية العراق
الجمهورية اللبنانية

سلطنة عُمان

سعادة السيد محمد بن خليل بن صالح الجزمي
سفير سلطنة عُمان لدى الجمهورية اللبنانية

السيد حمد بن جبر بن سعود المحروقي
مدير عام تنمية القطاعات الخدمية
وزارة الاقتصاد الوطني

السيدة أمينة بنت حمدان الحمدان
مدير تنمية الموارد البشرية
وزارة الاقتصاد الوطني

السيدة سعاد بنت محمد الفاضل
مدير دائرة التعاون الفني
وزارة الاقتصاد الوطني

فلسطين

السيد بشار غازي عبدالله جمعة
مدير عام المركز الجغرافي والتعاون الفني
وزارة التخطيط والتنمية الإدارية

السيد محمود عبد محمود عطايا
قائم بأعمال المدير العام
دائرة التنمية الاجتماعية
وزارة التخطيط والتنمية الإدارية

السيد وائل نزيه اسماعيل طه
قائم بأعمال مدير عام التخطيط ورسم السياسات
وزارة الشباب والرياضة

السيد أشرف عاطف دبور
قائم بأعمال سفارة فلسطين لدى الجمهورية اللبنانية

دولة قطر

سعادة السيد سعد علي المهندي
سفير فوق العادة ومفوض لدولة قطر

السيد خالد محمد الباكر
وزير مفوض بإدارة المنظمات والمؤتمرات
وزارة الخارجية

دولة الكويت

السيد عادل عبد الله الوقيان
أمين عام
المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

السيد بدر عبد الرحمن الرفاعي
مدير إدارة مكتب الأمين العام
المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية

السيدة إيمان إبراهيم الحداد
رئيس قسم المنظمات الدولية
إدارة التعاون الاقتصادي الدولي
وزارة المالية

السيدة شروق علي الخليل
باحثة علاقات خارجية
وزارة المالية

الجمهورية اللبنانية

معالي السيد علي حسين الشامي
وزير الخارجية والمغتربين

السيدة وفاء الضيقة حمزة
وزير سابق وعضو المكتب التنفيذي
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

السيد حسن صالح
دبلوماسي في وزارة الخارجية والمغتربين

السيدة ميرنا خولي
دبلوماسي في وزارة الخارجية والمغتربين

السيد عباس متيرك
رئيس دائرة المعاهدات
مديرية المنظمات الدولية والمؤتمرات والعلاقات الثقافية
وزارة الخارجية والمغتربين

جمهورية مصر العربية

سعادة السيد محمد العرابي
مساعد وزير الخارجية للعلاقات الاقتصادية والتعاون الدولي
وزارة الخارجية

سعادة السيد أحمد فؤاد البديوي
سفير جمهورية مصر العربية لدى الجمهورية اللبنانية

السيد محمد الفقي
سكرتير ثان
سفارة جمهورية مصر العربية لدى الجمهورية اللبنانية

المملكة العربية السعودية

معالي السيد خالد بن محمد القصيبي
وزير الاقتصاد والتخطيط

السيد بندر بن عبدالعزيز الوايلي
وكيل الوزارة لتخطيط القطاعات وخبير التخطيط
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد أحمد بن سالم الزهراني
الأمين العام للجنة الوزارية للتنظيم الإداري
معهد الإدارة العامة

السيد عبدالله علي المرواني
مدير إدارة الدراسات والأبحاث
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد صالح بن عبدالعزيز النصار
الأمين العام
المركز الوطني لأبحاث الشباب
جامعة الملك سعود

السيد محمد بن عبدالله الدباسي
المدير العام
الإدارة العامة للنشاطات الشبابية
الرئاسة العامة لرعاية الشباب

السيد ماجد بن رمزي عطية
سكرتير أول
سفارة المملكة العربية السعودية لدى الجمهورية اللبنانية

الجمهورية اليمنية

معالي السيد عبد الكريم إسماعيل الأرحبي
نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية
وزير التخطيط والتعاون الدولي

سعادة السيد فيصل أمين أبو راس
سفير الجمهورية اليمنية لدى الجمهورية اللبنانية

السيد محمد أحمد الحاوري
وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي
قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية

السيد سلطان الدبعي
مدير عام المراسم
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد منصور علي البشيري
مدير عام الدراسات الاقتصادية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد ابراهيم شرف الدين
مدير إدارة منظمات الأمم المتحدة
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة أماني محمد زبارة
مدير إدارة الدراسات الاقتصادية الدولية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد أمين محسن الهمداني
دبلوماسي
سفارة الجمهورية اليمنية
الجمهورية اللبنانية

باء- الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الأعضاء في الإسكوا

تونس

السيد الأسعد المحيرصي
مستشار
سفارة الجمهورية التونسية
الجمهورية اللبنانية

المغرب

السيد علي أومليل
سفير المملكة المغربية لدى الجمهورية اللبنانية

الصومال

السيد عدنان خضر طرابلسي
قنصل الصومال
الجمهورية اللبنانية

جيم- الأمانة العامة للأمم المتحدة

مكتب اللجان الإقليمية - نيويورك

السيدة دانييلا سيميوني
مسؤولة شؤون اجتماعية

دال- البرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

السيد رى توريس
ممثل المنظمة لدى لبنان

السيدة فيفيان لوبز
مستشار إقليمي للشباب
المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا
المملكة الأردنية الهاشمية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيدة منى همّام
نائب المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي للدول العربية
مدير المركز الإقليمي بالقاهرة

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

السيد جان بول كافالياري
نائب الممثل الإقليمي
الجمهورية اللبنانية

صندوق الأمم المتحدة للسكان

السيدة هنريتا أسود
مستشار إقليمي للاتصال والإعلام
المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة أسما قرداحي
ممثل مساعد
الجمهورية اللبنانية

منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

السيد علي شابو
رئيس المكتب
المملكة الأردنية الهاشمية

جمعية العاملين السابقين بالأمم المتحدة (أفيكس)

السيدة مرفت تلاوي
رئيس مجلس الإدارة
جمهورية مصر العربية

السيد جورج أبو جودة
رئيس
الجمهورية اللبنانية

السيدة ذكاء الخالدي
مستشارة
الجمهورية اللبنانية

هاء- المنظمات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)

السيدة سولنج متى سعادة
مساعدة ممثل الفاو (البرامج)
الجمهورية اللبنانية

منظمة العمل الدولية

السيدة شذا غالب الجندي
مسؤولة عن إصلاح الأمم المتحدة
الجمهورية اللبنانية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

السيد عبد المنعم محمد عثمان
مدير مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية
الجمهورية اللبنانية

منظمة الأمم المتحد للتنمية الصناعية (اليونيدو)

السيد خالد المقود
ممثل إقليمي في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية
الجمهورية اللبنانية

واو- المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والهيئات التابعة لها

جامعة الدول العربية

السيد صلاح محمد إدريس
رئيس قسم الاستثمار والمال
قطاع الشؤون الاقتصادية
جمهورية مصر العربية

السيد طارق النابلسي
مسؤول الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب
رئيس قسم اللجنة الاجتماعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
جمهورية مصر العربية

بعثة الاتحاد الأوروبي

السيد يوهان أكرهلت
مسؤول الشؤون السياسية والتجارية
الجمهورية اللبنانية

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

السيد عبد الرحمن بن حمد العطية
أمين عام
الأمانة العامة
المملكة العربية السعودية

مجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

السيد سالم بن علي المهيري
مدير عام
المكتب التنفيذي
مملكة البحرين

السيد محمود علي حافظ
مدير إدارة الشؤون الاجتماعية
مملكة البحرين

منظمة العمل العربية

السيد أحمد محمد لقمان
مدير عام
جمهورية مصر العربية

السيدة إيمان عبد المقصود
مستشارة
جمهورية مصر العربية

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو)

السيد هشام نشّابه
رئيس مجلس إدارة المعاهد العليا/جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية
الجمهورية اللبنانية

الاتحاد العربي للصناعات الغذائية

السيد هيثم الجفان
رئيس
الجمهورية العربية السورية

السيدة رودا ديري
ممثلة الاتحاد في مجلس سيدات الأعمال والصناعة
الجمهورية العربية السورية

منظمة المدن العربية

السيد غسان سمان
رئيس قطاع العلاقات الخارجية والإعلام
دولة الكويت

المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا)

السيد بيار جرجس كيوان
ممثل إيكاردا
الجمهورية اللبنانية

السيد حسن مشلب
مدير عام محطة تربل ومكتب بيروت
الجمهورية اللبنانية

زاي- المنظمات الحكومية وغير الحكومية

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

السيدة مي دمشقية سرحال
مديرة البحوث الاقتصادية
الجمهورية اللبنانية

منظمة العفو الدولية

السيد أحمد كرعود
مدير المكتب
المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا
الجمهورية اللبنانية

الجمعية العلمية الملكية

السيد طارق الحديد
مدير تنفيذي للشؤون الخارجية (مساعد رئيس)
المملكة الأردنية الهاشمية

الجمعية العربية لمرافق المياه

السيد خلدون خشمان
أمين عام
المملكة الأردنية الهاشمية

م. ١. غروب (M1 Group)

السيد زياد ميقاتي
محلل سياسة عامة
الجمهورية اللبنانية

منظمة لبنان للأمم المتحدة

السيد سمير ميشال الضاهر
رئيس
الجمهورية اللبنانية

السيدة غنى شريف
عضو الهيئة الإدارية
مدير مكتب
الجمهورية اللبنانية

مؤسسة مينتور العربية

السيدة فريدة العلاقي
مدير تنفيذي
الجمهورية اللبنانية

مؤسسة رفيق الحريري

السيد مصطفى الزعتري
مدير عام
الجمهورية اللبنانية

الهيئة اللبنانية للغذاء والتنمية

السيد عادل قرطاس
رئيس الهيئة
الجمهورية اللبنانية

جمعية أندية الليونز الدولية

السيد أمير حسني السبع
رئيس لجنة العلاقات العامة
الجمهورية اللبنانية

جمعية تنظيم الأسرة في لبنان

السيد توفيق عسيران
رئيس
الجمهورية اللبنانية

المجلس النسائي اللبناني

السيدة منى قمر مراد
نائب رئيس
الجمهورية اللبنانية

اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة

السيدة عفيفة السيد
أمينة سر اللجنة
الجمهورية اللبنانية

السيدة فهمية شرف الدين
أستاذة جامعية
الجمهورية اللبنانية

مؤسسات الإمام الصدر

السيدة رباب الصدر
مديرة
الجمهورية اللبنانية

السيد محمد بسام
مدير
الجمهورية اللبنانية

المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية

السيد فتحي محمد النسور
مدير عام
المملكة الأردنية الهاشمية

اتحاد المحامين العرب

السيد ابراهيم السملالي
أمين عام
جمهورية مصر العربية

السيد صابر عمار
أمين عام مساعد
جمهورية مصر العربية

السيد عمر محمد زين
أمين عام مساعد
الجمهورية اللبنانية

السيدة لمياء صبري مبدى
رئيس لجنة المرأة
عضو المكتب الدائم
جمهورية مصر العربية

نقابة المحامين

السيدة صونيا ابراهيم عطية
محامية
الجمهورية اللبنانية

الاتحاد النسائي العام

السيد محمد ابراهيم المنصوري
مستشار
دولة الإمارات العربية المتحدة

مؤسسة الأميرة عنود الخيرية

السيدة فوزية أبا الخيل
مديرة القطاع النسائي
المملكة العربية السعودية

جمعية المستهلك اللبنانية

السيد غالب السباعي
مراقب إداري
الجمهورية اللبنانية

المركز الوطني للتنمية والتأهيل

السيد خالد المهتار
مدير عام
الجمهورية اللبنانية

مؤسسة فارس

السيد وليد جلال داغر
مدير العلاقات العامة
الجمهورية اللبنانية

اتحاد المقعدين اللبنانيين

السيد حسن مروة
رئيس
الجمهورية اللبنانية

السيد مروان البسط
منسق عام مشروع التنمية الدامجة
الجمهورية اللبنانية

المنبر اللبناني المستقل

السيد محمد الحسن
المنسق العام
الجمهورية اللبنانية

الروتاري الدولي

السيد ميشال جزار
ممثل الروتاري الدولي لدى الإسكوا
الجمهورية اللبنانية

راهبات سيدة المحبة الراعي الصالح

الأخت حنان بولس يوسف
ممثلة الرهبنة أمام المنظمات الغير الحكومية
الجمهورية اللبنانية

السيدة كارلا الأشقر
مساعدة اجتماعية
الجمهورية اللبنانية

حاء- الخبراء

السيد ابراهيم عثمان
أستاذ
كلية سليمان عليان للأعمال
الجامعة الأمريكية في بيروت
الجمهورية اللبنانية

السيدة هبة خضر
أستاذة في السياسة والإدارة العامة
الجامعة الأمريكية في بيروت
الجمهورية اللبنانية

السيدة ميثاء الشامسي
وزيرة دولة
الإمارات العربية المتحدة

السيدة فاديا كيوان
مديرة معهد العلوم السياسية
جامعة القديس يوسف
الجمهورية اللبنانية

طاء- المؤسسات التربوية

جامعة بيروت العربية

السيد عمر حوري
أستاذ، كلية الحقوق والعلوم السياسية
الجمهورية اللبنانية

جامعة سيدة اللويزة (NDU)

السيد زياد فهد
أستاذ مساعد، كلية العلوم الإنسانية
الجمهورية اللبنانية

جامعة القديس يوسف

السيدة هالة سوبرا عيتاني
أستاذة، معهد العلوم السياسية
الجمهورية اللبنانية

الجامعة اللبنانية

السيد علي فاعور
عميد
قسم الجغرافيا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الجمهورية اللبنانية

السيدة خيرية قدوح
أستاذة وباحثة ومستشارة في شؤون الشباب
معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول
الجمهورية اللبنانية

السيد غسان العزي
أستاذ، كلية الحقوق والعلوم السياسية
الجمهورية اللبنانية

السيد غسان شلوق
أستاذ، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال
الجمهورية اللبنانية

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
جدول الأعمال والشروح	٣	E/ESCWA/26/1
تنظيم الأعمال	٣	E/ESCWA/26/2
النظر في طلبات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و/أو في وكالاتها المتخصصة، التي ليست أعضاء في الإسكوا، للاشتراك بصفة مراقب في الدورة السادسة والعشرين للجنة	٤	E/ESCWA/26/3
قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا	٥	E/ESCWA/26/4
السياسات الوطنية للشباب في إطار برنامج العمل العالمي للشباب	٥ (أ)	E/ESCWA/26/4(Part I)
بناء القدرات البشرية والمؤسسية	٥ (ب)	E/ESCWA/26/4(Part II)
تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة	٦	E/ESCWA/26/5
تقرير أداء البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩	٦ (أ)	E/ESCWA/26/5(Part I)
متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين	٦ (ب)	E/ESCWA/26/5(Part II)
برنامج التعاون الفني والخدمات الاستشارية الإقليمية	٦ (ج)	E/ESCWA/26/5(Part III)
الأنشطة المنفذة بتمويل من البرنامج العادي للتعاون الفني	٦ (ج-١)	E/ESCWA/26/5(Part III)/A
الأنشطة الممولة من حساب الأمم المتحدة للتنمية	٦ (ج-٢)	E/ESCWA/26/5(Part III)/B
الوضع المالي للجنة	٦ (د)	E/ESCWA/26/5(Part IV)
تقارير دورات الهيئات الفرعية للجنة	٦ (هـ)	E/ESCWA/26/5(Part V)
قضايا الإدارة العليا	٧	E/ESCWA/26/6
ترشيد عمل اللجنة	٧ (أ)	E/ESCWA/26/6(Part I)
الدروس المكتسبة من تقييم دورات اللجنة وهيئاتها الفرعية	٧ (أ-١)	E/ESCWA/26/6(Part I)/A

العنوان	البند	الرمز
رفع مركز المرأة في الإسكوا إلى مستوى إدارة	٧ (أ-٢)	E/ESCWA/26/6(Part I)/B
إضافة: الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على رفع مركز المرأة في الإسكوا المقترح إلى مستوى إدارة	٧ (أ-٢)	E/ESCWA/26/6(Part I)/B/Add.1
رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات إلى مستوى إدارة وإنشاء لجنة حكومية معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في ظل الأزمات	٧ (أ-٣)	E/ESCWA/26/6(Part I)/C
إضافة: الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات المقترح إلى مستوى إدارة	٧ (أ-٣)	E/ESCWA/26/6(Part I)/C/Add.1
التعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١	٧ (ب)	E/ESCWA/26/6(Part II)
مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣	٨	E/ESCWA/26/7
التقدم المحرز في إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا	٩	E/ESCWA/26/8
تقرير اللجنة عن دورتها السادسة والعشرين	١٠	E/ESCWA/26/9/Report
تقرير اجتماع فريق الخبراء بشأن مستقبل التنمية: الفرص والإنجازات الممكنة		E/ESCWA/OES/2009/WG.1/3
تنمية الشباب في منطقة الإسكوا: ملامح إحصائية، واستراتيجيات وطنية، وقصص نجاح		E/ESCWA/SDD/2010/Booklet.1
خيارات السياسة العامة بشأن أهم قضايا الاقتصاد الكلي		E/ESCWA/26/CRP.1
تداعيات النزاعات والتوترات السياسية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الإسكوا: التحديات الراهنة والمتوقعة		E/ESCWA/26/CRP.2
معلومات للمشاركين		E/ESCWA/26/INF.1
قائمة وثائق الدورة السادسة والعشرين		E/ESCWA/26/INF.2